الحقيقة المغيبة
تفكيك أسطورة العناية العثمانية بحكام مكة ودروب الحجيج.

محمد بن عبد الله زعوري

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥ م



زعوري ، محمد عبدالله
الحقيقة المغيبة-تفكيك أسطورة العناية العثمانية بحكام مكة
ودروب الحجيج.. / زعوري ، محمد عبدالله .- جدة ، ١٤٤٦هـ

رقم الإيداع: ١٤٤٦/١٩٤٣١
ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠٥-٧٥٣٥-٠

الحقيقة المغيبة
تفكيك أسطورة العناية العثمانية
بحكام مكة ودروب الحجيج.

محمد بن عبدالله زعوري

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥ م

ملخص البحث

إن تكرر الحوادث التي تعرض لها حجاج بيت الله في طريقهم إلى مكة، أو داخلها، مؤشر على ضعف الخدمات التي قدمتها الدولة العثمانية لمنطقة الجاز.

والادعاءات أن الدولة العثمانية خصت منطقة الحجار بعناية لم يشاركهم فيها غيرهم من المناطق، ليس له ما يسنده من الوقائع التاريخية وكذلك حال المنطقة بعد خروج العثمانيين منها.

فلم يكن تركهم لحكام مكة في مناصبهم بسبب مكانتهم ونسبهم، بل تقليد متبع في كل منطقوا حديثة الفتح ثم ما يلبثوا حتى يغيروا بعد مدة ما يضمنوا به استقرار سلطتهم، وهذا ما حصل لأمير مكة مازالوا في تقليص سلطته حتى غدت كسلطة رئيس بلدية إضافة إلى تدخلهم في تعينات المناصب المفصلية في المنطقة حتى طالت تعيين الأمير ذاته، وبذلك ينتفي الزعم بأن العثمانيين خصوا أمراء مكة بحكم ذاتي.

والزعم بأن العثمانيين أغدقوا على أهل الحرمين بمخصصات وعطايا ولم تفرض عليهم ضرائب. وهذا غريب لأن من الأنظمة المعمول بها أن المنطقة لا تصل للمنزلة التي يتوجب عليها دفع ضرائب حتى تدخل تحت نظام التيمارت. ويعين لها باشا بمنزلة وزير. وهذا المنزلة لم تصل لها منطقة الحجاز إلا بعد مئتين سنة عندما تحول ميناء جدة لمصدر دخل مهم للدولة فضمت جدة إلى ولاية الحبشة لتكون مركزها.

ولم يكن السكان على طويل درب الحاج الشامي والمصري في منطقة الحجاز، يعاملوا معاملة مواطنين لهم حقوق مدنية من التعليم وتقديم الخدمات الحضارية، ولم تجهد الدولة نفسها لتحل مشاكلهم، بل اكتفت بصرف مرتبات سنوية لبعض القبائل مقابل حماية القوافل والتي غالبها لا تصل إليهم، فلا يتورعون من النيل من قوافل الحجيج بقصد أخذ مستحقاتهم.

ولم تول المحطات على طول درب الحاج باهتمام ومتابعة، لتقوم بدورها لإمداد الحجاج بالماء والحماية. وهو ما أكده عدد كبير من الرحالة عند مرورهم بتلك المحطات.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

خلال حكم العثمانيين للحجاز على مدى أربعة قرون، رُصد في ثمان سنة: ثمان وتسعون حادث سلب وقتل للحجاج في طريقهم إلى مكة أو داخلها، عدى حوادث الكوارث الطبيعية، من جرف السيول لقوافل الحجيج، أو موتهم من شدة العطش، والتي بلغت تسعة عشر حادثا ، بمعنى أن الحجاج في عهد العثمانيين لم يحجوا في أمن وطمأنينة خلال ما يقارب من قرن من الزمان.[١]

رصدت هذه الحوادث من ستة عشر مرجعا للتاريخ السردي، وأربعة وعشرون مرجعا لكتب الرحلات. فقد سلك درب الحجاج عددا من الرحالة قاموا بتوثيق تجاربهم ورصد الحوادث التي تعرضوا لها. من قطاع الطرق، أو ما حصل لهم داخل مكة..[٢]

تستنتج من تلك الحوادث: ضعف الخدمات الأمنية المقدمة للحجاج. ومع ذلك، توجد مراجع تؤكد وبشكل قاطع لا مرية فيه، أن الدولة العثمانية خصت منطقة الحجاز وحكامها بخدمات لا مثيل لها في الأقطار الأخرى.

---

١ – زعوري،محمد عبدالله: التاريخ بشهد أمن وسلامة الحجيج في عهد الملك عبد العزيز– دار كنوز المعرفة ١٤١٨هـ. ص.٩٧–١٦١

٢ – المرجع ذاته . ومن أبرز هذه الكتب "الدرر الفرائد" الذي رافق قوافل الحج المصري.ثم ظهرت كتب الرحلات، بدأت برحلة العياشي سنة ١٠٧٢هـ، ثم تتابع الرحالة القادمون إلى مكة مسجلين تجاربهم في مدونات عرفت بكتب الرحلات ضمت عددا من الرحالة غير المسلمين الذين تمكنوا من دخول مكة منهم جوزيف بيتس سنة ١٠٩٠هـ–١٦٨٠م وهو أول إنجليزي يتمكن من دخول مكة المكرمة في العهد العثماني. وثاني أوروبي بعد البرتغالي لودفيكو دي فارتيما المعروف بالحاج يونس المصري والذي قدم سنة (٩٠٨هـ/ ١٥٠٣م). ولد بيتس حوالي سنة ١٦٦٣ غادر انجلترا وهو ما يزال شابا لم يتجاوز السادسة عشرة من عمره، واشتغل بحارا بإحدى السفن.وقع بيتس بين أيدي بحارة جزائريين اقتادوه أسيرا إلى الجزائر وباعوه في سوق العبيد.استقر به المقام لدى سيد جزائري خرج بيتس رفقة سيده سنة ١٦٨٠ ضمن ركب الحج الجزائري قاصدا مكة بعد أن وصل إلى الجزائر، أعتقه سيده ومنحه حريته فعاد بيتس –باختياره– إلى الجزائرثم عاد إلى موطنه. كتب بيتس كتابا "حقائق عن الإسلام عام ١٧٠٤. " رحلة جوزف بيتس ٧–١١

والمراجعة السريعة للحوادث التي تعرض لها الحجيج في طريقهم إلى مكة أو داخلها والمشاعر تكشف عن العديد من الأحداث المؤسفة خلال فترة حكمهم. وبين ثنايا المراجع الداعية لهذا الزعم، تأبى الحقيقة التاريخية إلا أن تظهر، فنقف على نقولات في كتبهم تنقض زعمهم هذا، وسياتي الإشارة إلى ذلك في هذا البحث.

كما أن الحالة العامة لمنطقة الحجاز بعد خروج الدولة العثمانية منها لا تخفى على أحد، أنها كانت منطقة فقيرة وتفتقد لمظاهر التحضر مقارنة بحواضر الدول العربية الأخرى مثل مصر والشام.

وفي هذا البحث، سأقدم شواهد من الحقائق التاريخية التي تؤكد ضعف اهتمام الدولة العثمانية بمنطقة الحجاز والحجاج. وأن هذه الخدمات لم ترق لتفي باحتياجات الحجاج من الأمن والسلامة.

وذلك في معرض نقاش زعمين مما يذكر في تلك المراجع في مبحثين:

المبحث الأول: عومل حكام مكة معامله مميزه لكونهم من نسل النبي صلى الله عليه وسلم.

المبحث الثاني: عظم وتميز الخدمات التي قدمتها الدولة العثمانية لمنطقة الحجاز عموما وحماية الحجاج خاصة.

ومن قراءة فاحصة، لما تناولته كتب التاريخ في هذه الحقبة وكذلك من الدراسات التي نشرت عن العلاقات العثمانية العربية بشكل عام والحجاز بشكل خاص، ومن خلال الوثائق الرسمية، ظهر لي أن تلك المزاعم ليس لها أساس من الصحة، فنقلت منها ما يخالف هذه المزاعم، بل ينقضها من أساسها، ورمت الاختصار وإلا الشواهد والدلائل غير ما ذكرت كثير.

المبحث الأول:

هل عومل حكام مكة معاملة مميزه لكونهم من نسل النبي صلى الله عليه وسلم

مما تذكره هذه المراجع من مظاهر اهتمام الدولة العثمانية أنها أكرمت الأسرة التي تحكم مكة، والتي تنتسب إلى البيت النبوي.[1]
ومراعاة لهذا النسب فقد كانت لهم معاملة مميزة من قبل الدولة منها:

١- إقرار حكم هذه الأسرة على منطقة الحجاز

٢- منحهم حكما ذاتيا.

٣- إعفاءهم من الضرائب

٤- إشراكهم في محصول جمارك جدة.

ويرد على هذه المزاعم بالتالي:

بدأ نفوذ السلطة العثمانية على الحجاز مع بدايةً دخول سليم الأول إلى مصر سنة ٩٢٣هـ، و"الحجاز تابعا تبعية تلقائية لمن يحكم في مصر، بغض النظر عن السلطة القائمة فيها، وكان يعتمد كثيرا على الأوقاف المصرية التي حبست على فقراء مكة والمدينة، وعلى الحرمين الشريفين ، فضلا عن كسوة الكعبة المشرفة وعندما سقطت مصر في أيدي العثمانيين كان أمرا طبيعيا أن يخضع الحجاز للسادة الجدد"[2].

---

[1] – جاء في عدد من المراجع أن ذلك بسب نسبهم ومنهم: الشلق، أحمد زكريا: العرب والدولة العثمانية – ط: ١– ٢٠٠٢م – مصر العربية للنشر والتوزيع – القاهرة .١٢٠ قال :"والمعروف أن السلطان العثماني أبقى الأوضاع على ما كانت عليه في الحجاز , نعني بذلك الإبقاء على نظام الشرافة ونفوذ الأشراف .الذين كانوا يتمتعون بقدر كبير من الاستقلال .في تقليد يستند إلى نسبهم وإلى دورهم في تأمين الحرمين وخدمة الحجيج "

[2] – الشلق، أحمد زكريا: مرجع سابق.ص٣٠

١- إقرار حكم هذه الأسرة على منطقة الحجاز كان لمكانتهم ونسبهم، فهو زعم لا يصح.

فلم يكن إقرار العثمانيين للهاشمين على مكة أمراء، من باب التميز والاختصاص الذي لم يشاركهم فيه غيرهم.

فمن سياسة الدولة العثمانية إبقاء الأمر على ما هو عليه في المناطق حديثة الفتح. حصل ذلك في دمشق وفي مصر فقد أبقت على من هم من أعدائها من المماليك.

فالدولة العثمانية كانت تترك المناطق التي فتحت حديثا على ماهي عليه من تنظيمات ومؤسسات "فقد كان العثمانيون يميلون إلى عدم إلغاء القوانين والتقاليد والمؤسسات في الأراضي التي يفتحونها، بل كانوا يفضلون الإبقاء على الكثير من القوانين المحلية وذلك لتجنب الإضرابات التي تعقب تطبيق أي نظام جديد "[١]وهذا ينطبق على جميع الأقاليم التي فرضت الدولة العثمانية سلطتها عليها حديثا ومنها الأقاليم العربية فقد "اتسم الحكم العثماني للبلاد العربية «بالمحافظة» على الأوضاع التي كانت قائمة قبل مجيئه"[٢]

وهذه السياسة عملت بها في كل منطقة تدخلها ثم ما تلبث أن تغير هذه السياسة بعد دراسة وتفهم للأوضاع فترسل من قبلها واليا يكون التصرف بيده في عظيم الأمور وتبقي الأمور الصغيرة والتي لا تمس سيادة الدولة أو الإضرار باقتصادها بيد مسؤولين محليين،[٣] وهذا ما حدث تماما في الحجاز.

ولم يكن للنسب الشريف الذي ينتسب إليه حكام مكة دور في إبقائهم في السلطة.

---

١ – اينالجك ،خليل: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار ترجمه محمد الأرناؤوط دار المدار الإسلامي ط الأولى ٢٠٠٢ ط الثانية ٢٠١٤م –ص ١١٥

٢ – الشلق، أحمد زكريا: مرجع سابق .ص ٦٩

٣ "كان من قواعد الدولة العثمانية إذا فتحت مصراً أن تولي أمورها الكبرى لولاتها وقضاتها والصغرى لأبناء البلد المفتوح، وتلقي حبلها على غاربها لا تهتم لتنظيمها اهتمامها لفتح أراض جديدة،" محمد بن عبد الرزاق بن محمَّد، كُرْد عَلي: خطط الشام – مكتبة النوري، دمشق ط: الثالثة، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م (٢/ ٢٢٤)

فقد "كان العثمانيون في هذا العهد يرون أن من الخير لسياستهم ألا يتعرضوا لسياسة الولاة الداخلية وأن يقنعوا بأسمائهم تتلى على المنابر (وفرمانهم) الذي يوقعون عليه بالموافقة على الأمير المنصوب "[1]
وسياتي لا حقا كيف تعاملت الدولة مع غير المرغوب بهم من هذه الأسرة، إما القتل غدرا، أو التنكيل بعد القتل بأبشع الصور، دون اعتبار لمنزلتهم من النسب النبوي الشريف.

[1] – السباعي، احمد: تاريخ مكة –الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائه عام على تأسيس المملكة ١٤١٩ هـ ١٩٩٩م.(٣٩٨/٢).

٢- الزعم بمنحهم حكما ذاتيا. يتناقض مع الواقع.

فقد نسب بعض الكتاب إلى الدولة العثمانية أنها أعطت حكما ذاتيا لحاكم مكة تقديرا منها لمكانتهم وقرابتهم من بيت النبوة.

جاء في خدمات الحج في الحجاز خلال العصر العثماني "سنة ٩٢٣ هـ أصبح الحجاز تابعا للدولة العثمانية، ومما تؤكده المراجع أن مكة ظلت تحت حكم الأشراف كحكم ذاتي، ولم تدرج ضمن التنظيمات الإدارية للدولة العثمانية : وتفسر المراجع أن ذلك تكريما لأشراف مكة لقرابتهم ونسبهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم "[١]. "وهذا أدّى إلى تمتع الحجاز بقدر كبير من الاستقلال الذاتي إبان العصر العثماني، ولم تحاول التدخل في شؤون الحجاز الداخلية."[٢]

وهذا الزعم مردود لأمور:

أ-أن المدعيين بهذا الزعم ينقضونه بما يذكر لاحقا في كتبهم من تدخل العثمانيين في السياسة الداخلية لحاكم مكة فالدولة العثمانية" كانت لا تتدخل بصورة مباشرة، بل تعهد إلى كل من والي مصر وقاضي مكة ونائب جدة التركي، بكتابة تقرير عن الشريف المرشح للإمارة، وبناء على ذلك ترشح احدهم لفترة قصيرة حتى لا يتمكن من جمع الأنصار والثروة إذا طالت فترة حكمه ، ثم يُعزل ويُعين الآخر"[٣]

وفي هذا المراجع ينصون أن العثمانيين عملوا على تقييد سلطة الشريف فقد"حرصت الدولة العثمانية منذ دخول الحجاز تحت سيادتها في سنة ٩٢٣هـ عام ١٥١٧ م .ألا تجعل السلطة مركّزة في شخص أمير مكة؛ ولذلك لجأت إلى ازدواجية السلطة وتقسيمها بين الشريف في مكة. والنائب التركي

---

[١] – شاهين، عزت بنت عبدالرحيم: خدمات الحج في الحجاز خلال العصر العثماني الطبعة الأولى ٢٠٠٦ دار القاهرة – ص ٥٤-٥٥ –وانظر

[٢] – الدوسري، حمساء بنت حبيش: العلاقة بين مصر والحجاز (٩٢٣-١٠٠٢هـ)- –ط٢ – دارة الملك عبدالعزيز – الرياض ١٤٣٢هـ.ص١٥٠

[٣] – المرجع السابق ص١٥٤

في جدة،...ومن ثمّ أصبحت جدة تُدار من قبل النائب التركي بها ووكيل أمير مكة"، ويسمى بـ (وزير جدة)، كما قسمت موارد جدة الجمركية فيما بينهما ، وقد أدّى انقسام السلطة بين الشريف في مكة والنائب التركي في جدة إلى كثرة الحروب وإشعال نار الفتن، ليس في مكة وجدة فحسب. بل في بقية مدن الحجاز عامه. وحرصا من الدولة العثمانية على الحدّ من نفوذ أمير مكة، خاصة بعد أن أقام وكيلاً له في جدة إلى جانب نائبها التركي. جعلتها إمارة مستقلة أطلق عليها اسم (صنجقية) يديرها النائب التركي (الصنجق بك) على رأس حامية عسكرية مقيمة فيها."[1]

ب- لم يكن إعطاء الأشراف حكما ذاتيا في الحجاز – (على فرض أنه حكما ذاتيا) - دال على أن لهم مكانة أو منزلة لدى الدولة العثمانية، فهناك مناطق غير الحجاز أعطيت حكما ذاتيا إما لبعد المسافة أو لظروف استثنائية ومنها منطقة الحجاز.

إذ لم ينفرد الحجاز بالحكم الذاتي والإعفاء من الضرائب، بل شاركها في ذلك عدد من المناطق في الدولة العثمانية منها مناطق مسيحية. مثل ولايات السليانة والإمارات المسيحية التابعة كملدافيا وفلاخيا وترانسلفانيا ودورفينيك وجورجيا وبلاد الشركس والقوقاز والإمارات المسلمة كخانية القرم...[2]

ج – ثم إن المناطق المحظية بمزيد من الرعاية والاهتمام من الدولة تلك التي تشكل دخلا اقتصاديا مهما، فتدخل ضمن التنظيمات الإدارية، وتسمى إيالة أو ولاية ويطبق فيها نظام التيمار[3] ويعين لها باشا ويعادل وزير وهو أعلى المناصب، بل السلطة المطلقة في الولاية وعلاقته مباشرة مع الصدر

[1] – الدوسري، حمساء بنت حبيش: مرجع سابق ١٥٧–١٥٨

٢ – إينالجك،خليل مرجع سابق – ص ١٦٩– وانظر دوسون، مراد –سفير دولة أسوج في الآستانة: نظام الحكم والإدارة في الدولة العثمانية (في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر) ت: فيصل شيخ ا لأرض– الجامعة الأمريكية بيروت – ١٩٤٢م١٣٥

٣ – إينالجك،خليل مرجع سابق –ص ١٦٩ . نظام التيمار نظام اقطاعي يستطيع الفارس (السباهي) جمع ضرائب القرية التي يقيم فيها والتي تعد مصدر دخله . إينالجك،خليل مرجع سابق– ص ١٧٠

الأعظم. ولم بكن الحجاز يمثل ولاية ذات أهمية في منظور الدولة إلا بعد ٢٠٠ سنة.

د: من المعلوم أن الحكم الذاتي يتطلب عدم التدخل في إدارة شؤن تلك المناطق التي تحكم بهذه الطريقة، وهذا لم يحصل في الحجاز.

لقد كان تدخل الدولة العثمانية في إدارة شؤن الحجاز في وقت مبكر، حتى في تولية أمراء مكة التي يزعم عدد من الكتاب أن ذلك يتم باختيار من الأسرة ثم ترسل الفرمانات بالتعين.

والشواهد على ذلك كثيرة منها :

في سنة ٩٥٨هـ -١٥٥١م م وقع خلاف بين أبو نمي وأمير الحاج محمود باشا، وبسبب شكوى محمود باشا وتأثيره قام والى مصر علي باشا البدين (سمير علي باشا) بتهيئة فرمان (سمح للولاة البعيدين عن العاصمة بكتابة الفرامين عند الضرورة) عزل بموجبه الشريف ابو نمي من إمارة مكة وعين محله زاير بن محرم، إلا أن أبو نمي رفض هذا العزل وأعلن تمرده) كما انتفض البدو عند سماعهم نبأ عزل أبو نمي وقاموا بنهب قوافل الحج ولذا لم يعد ممكناً أداء بعض واجبات الحج. وبناء على طلب أهالي مكة المكرمة أعيد أبو نمي مجدداً إلى إمارة مكة المكرمة بموجب فرمان مؤرخ في٩٥٩ هـ١٥٥١-١٥٥٢ م .[١]

---

١ – جارشلي، إسماعيل حقي: أشراف مكة المكرمة وأمرائها في العهد العثماني – ت: د.خليل على مراد – الدار العربية للموسوعات – ط١ . ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م– بيروت لبنان .ص١٣٦ – وانظر تفصيل هذه الواقعة وذكر أسبابها ودوافعها . في درر الفرائد ١/٥٥٥–٥٦٣ . وفي سمط النجوم العوالي ٤/ ٣٤١ . ذكر هذه الحادثة باختصار لكنه جعلها سنة ٩٥٥هـ والصحيح ما ذكره صاحب الدرر أنها سنة ٩٥٨هـ. انظر خلاصة الكلام ص١٢٨ ، وفيه أن حاكم مكة لم يبدأ القتال بل كان سببا في وقف الأعراب من نهب الحجاج ، ودليل ذلك أن الدولة أبقت الأمير على حالة وأرسلت له اعتذار عما بذر من أمير الحج. وانظر تحصيل المرام٨٤١–٨٤٢ . الارج المسكي ١٢٤. وفيه أنها كانت سنة ٩٥٠ هـ قال في منائح الكرم : ولعله من الكاتب ٤٣٦

وفي سنة ١٠٣٧هـ قدم مكة أحمد باشا متوجها إلى اليمن، فاختلف مع أمير مكة وقتها واسمه محسن، فاتفق معه احمد بن عبدالمطلب وسعود بن إدريس – فولى أحمد إمارة مكة وخلع محسن.[١]
وفي سنة ١٠٣٩هـ قدم قانصوه "مأمور أن ينظر في أمر مكة ويولي فيها من يختار"[٢] فقام بقتل أمير مكة أحمد بن عبدالمطلب بعد أن استدرجه إلى خيمته، وعين مسعود بن ادرسي، وأوقف نصف دخل جدة عن أمير مكة.[٣] ففعله هذا دال أيضا على أن الدولة العثمانية لا تعير للنسب النبوي أي اعتبار وإلا لما غدروا بحاكم تم توليته من قبلهم.
وفي سنة ١٠٤٩ قدم بشير أغا الطواشي ومعه دستور (فرمان) من الخليفة يتضمن "جواز تصرفه في كل ما يريد من عزل وتولية" وعند وصله إلى مكة توفي السلطان فأبطل ما في الدستور.[٤]
وفي سنة ١٠٨٢ هـ قدم مكة حسن باشا و محمد سليمان المغربي لـ"إصلاح البلد وتولية من يرى فيه الصلاح وجعل إليه أمر ذلك "[٥] فقد جاءت الأوامر لوالي حلب حسن باشا أن يحج ومعه الفي عسكري للنظر في أمر الحرمين ولا يبرم شيئا دون إشارة الشيخ محمد بن سليمان وجاء الأمر لحاكم مصر بإرسال ثلاثة آلاف جندي ينضمون لقوات حسن باشا وتحت امرته .فعندما وصلت القوات ارتاب أمير مكة من الترتيبات غير المعهودة في وصول أمراء المحامل ، وإيصال خلع التولية والتي أوعزت إليه بأن هذه القوات جاءت وفي نيتها أمر سوء يضمرونه له،مما دفعه للخروج من مكة

---

١ – الغازي،عبدالله: إفادة الأنام بذكر أخبار بلد الله الحرام مع تعليق المسمى بإتمام الكلام العلامة – دراسة وتحقيق معالي أ.د.عبدالملك بن عبدالله بن دهيش– مكتبة الأسدي للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ–٢٠٠٩م.(٣٨٥/٣–٣٨٩)

٢ – الغازي،عبدالله: مرجع سابق(٣٩٦/٣)

٣ – الغازي،عبدالله: مرجع سابق(٣٩٧/٣–٣٩٨)

٤ الغازي،عبدالله: مرجع سابق(٣/ ٤٠٨–٤٠٩)

٥ – الغازي،عبدالله: مرجع سابق(٤٢٥/٣)

هو وأخوه.[1]وأظهر حسن باشا أمرا سلطانيا بتولية بركات بن محمد والبسوه الخلعة .[2]

وكان مع محمد سليمان المغربي " أمرا سلطانيا يتضمن نظره في الحرمين واصلاحهما والتصرف في أحوالهما"[3]

هذه بعض النماذج لتدخل الدولة العثمانية في سلطة أمير مكة، وفي تولية من يختارونه رغم مخالفة أغلبية الأشراف، كما حصل سنة ١٠٧٧هـ، فرغم أن أكثرية الأشراف منحازون إلى حمود بن عبدالله والقلة منهم مع سعد بن زيد، ومع ذلك رجح صنجق جدة تولية سعد واستطاع أن يصدر له مرسوما للتعين .[4]

تظهر الحوادث السابقة وغيرها وتؤكد بأن الدولة العثمانية لم تخص حكام مكة بحكم ذاتي.

هـ: إضافة إلى محاولة العثمانيين الحد من سلطة أمير مكة والتقليص من صلاحياته ففي سنة "١٧٠١م قلصت الدولة العثمانية صلاحيات الأمير إلى درجة كبيرة وجعلت صلاحياته كصلاحيات رئيس بلدية مكة"[5]

وأتعجب أن هذه المكانة زالت أو تناسا العثمانيون هذه القرابة سنة ١٨٦٤م عندما حولوا الحجاز إلى ولاية وعينوا والي من جهتهم وحجموا بذلك سلطة الشريف. ويحق لي أن أتساءل ما السر من تأخر ضم الحجاز إلى ولايات الدولة أكثر من مئتين سنة لترتقي بعدها لتكون ولاية. فهل أدرك العثمانيون بعد مئتين سنة أن الأشراف لم يكونوا أهلا لإدارة البلاد أم أن تلك المدة لم يكن المسئولين في الدولة ليعيروا مرتبة القرابة كل تلك الأهمية.

---

١ – الغازي،عبدالله: مرجع سابق (٣/٤٢٥–٤٣٠)

٢ – الغازي،عبدالله: مرجع سابق(٣/٤٣١)

٣ – الغازي،عبدالله: مرجع سابق(٣/٤٣٣)

٤ – الغازي،عبدالله: مرجع سابق(٣/٤١٣–٤١٨)

٥ – أوزتونا، يلماز: تاريخ الدولة العثمانية – ت : عدنان محمود سلمان – مؤسسة فيصل للتمويل – ١٩٨٨م – تركيا إسطنبول . ص ٨١٨

والحقيقة "إن التفاهم بين الأشراف وحماتهم في إسطنبول لم يكن وديا على طول الخط، حيث إن طموحات واهتمامات كل منهما متباعدة تباعد كبيراً... إن السلاطين الأتراك كانوا يعتبرون الشرافة شراً لابد منه، يحول بينهم وبين إعلان الحجاز ولاية اعتيادية أو مقاطعة يركزون فيها قواتهم أو موظفيهم المدنيين، كما هو الحال في سائر الولايات. وكانت قوة الشريف المتناهية هي التي تحول دون تحقيق ذلك، وإن كانت القوات التركية أحياناً هي التي تحل التنافس القائم بين الأقارب. وكان بعض الأشراف يلجأون إلى سلاح الخديعة أو التملق إلى السلطان والباب العالي.

أما من وجهة نظر إسطنبول فكان عليها الاحتفاظ ببعض أفراد عائلة الأشراف في إسطنبول كعامل من عوامل الضغط يمكن استخدامه وقت اللزوم.

لقد كان الولاة في الحجاز على ثقة واعتقاد راسخ ودائم بأن الأشراف يهددون سلطاتهم ويودون تحديد هذه السلطات إلى أقل مستوى ممكن.

وكان الشريف الضعيف يحب أن يتظاهر بالقوة في الوقت الذي لم يكن في استطاعته ممارسة أي نفوذ على أحد من عائلته. ومن هذا المنطلق، لم يكن التعاون بين السلطتين يسير حسب المطلوب، وهذا ما جعل أحلام السلام غير قابلة للتحقيق، وجعل المخاطر تحف دائما بطرق مكة، والمدينة وجدة والطائف."[١]

[١] – إسماعيل،صابرة مؤمن: جدة خلال الفترة ١٢٨٦–١٣٢٦ هـ / ١٨٦٩ – ١٩٠٨ م دراسة تاريخية وحضاري في المصادر المعاصرة.– دارة الملك عبدالعزيز– ١٤١٨هـ .. ص١٣

٣- الزعم بأن إعفاء هذه المناطق من الضرائب دليل على خصوصيتهم واهتمام الدولة بهم.

فأي ضرائب يمكن أن تؤخذ من مناطق تفتقر لأهم مقومات الحياة ،ولم تقدم لهم الدولة خدمات حضارية وتنموية ترتقي بمستوى من يجاورون أقدس مدينتين في العالم الإسلامي.

وللعلم فمنطقة الحجاز لا تقوى على القيام بذاتها اقتصاديا، فهي تعتمد اعتمادا كليا على ما تقدمه الدول الكبرى من معونات ومساعدات مالية تصل كل عام مع مواكب الحج.

وحكام مكة كان اعتمادهم كليا على تلك المساعدات التي تصلهم من عاصمة الخلافة ببغداد، أو من مص. فكانوا ولاؤهم لمن يمدهم بالمال فتحدد تبعيتهم بحسب المساعدات التي تصل إليهم -فان وردت إليهم مساعدات من العراق أعلنوا تبعيتهم للخليفة العباسي وأقاموا الدعاء له، وان انقطعت هذه المساعدات وجاءتهم مساعدات من مصر أوقفوا الدعاء للخليفة العباسي وأعلنوا الدعاء لحاكم مصر.[١]

وبعلم وإشراف الدولة العبيدية فرضت مكوس وضرائب مجحفة على حجاج بيت الله الحرام. و كانت تؤخذ المكوس من الحجاج في مدينة عيذاب.[٢]

ولا يصل حاجا إلى جدة حتى يؤدي ما عليه من مكس، فإن وصل أحدهم ولم يكن أدى ما عليه يغرم ربان المركب، ويحبس الحاج عن أداء مناسكه، إلا أن يقيض الله له من يدفع عنه، وهذه الأموال[٣] "وهذا المكس يأخذه

---

١ – زعوري، محمد مرجع سابق. ص٥٢ .وفيه" ففي عام ٤٦٢هـ وقع بمصر غلاء شديد، ومجاعة عظيمة، حتى أكل الناس بعضهم. فعندها تحول حاكم مكة وغير وجهته إلى بغداد، وأقاموا الدعاء للخليفة العباسي. وفي سنة ٤٦٧هـ "وفي عيد الأضحى: قطعت الخطبة العباسية والسلطانية من مكة، وأعيدت الخطبة المصرية، وكان مدة الخطبة العباسية بها أربع سنين وخمسة أشهر، وسبب ذلك أن صاحب مصر قوى أمره، فتراجع الناس إلى مصر، ورخصت الأسعار فإن لم تصلهم هذه المساعدات، أخذوا المال بأي طريقة ولو بالتعدي على أموال الكعبة."

٢ – زعوري، محمد مرجع سابق.ص ٥٤

٣ – الادريسي، محمد: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق– – عالم الكتب، بيروت– ط: الأولى، ١٤٠٩ هـ . ١/ ١٣٥

الهاشمي صاحب مكة فينفقه في أرزاق أجناده إذ منافعه قليلة وجباياته لا تفي بلوازمه ورزق من معه.»[1].

وبعد زوال الدولة العبيدية أبطل صلاح الدين هذه الضرائب سنة ٥٧٢هـ قال أبو شامة " كان الرسم بمكة أن يؤخذ من حاج المغرب على عدد الرؤوس ما ينسب إلى الضرائب والمكوس فإذا دخل حاج حبس حتى يؤدي مكسه ويفك بما يطلبونه منه نفسه وإذا كان فقيرا لا يملك فهو يحبس ولا يترك وتفوته الوقفة بعرفة ولا تدرك فقال السلطان نريد أن نعوض أمير مكة عن هذا المكس بمال ونغنيه عنه بنوال وإن أعطيناه ضياعا استوعبها ارتفاعا وانتفاعا فلا يكون لأهل مكة فيها نصيب فقرر معه أن يحمل إليه في كل سنة مبلغ ثمانية آلاف إردب قمح إلى ساحل جدة فإن الأمير بها يحتاج إلى بيعها للانتفاع بأثمانها."[2]

وفي الوقت الذي انشغل فيه صلاح الدين بحرب الصليبين، عاد حاكم مكة لأخذ الضرائب، سنة ٥٧٩هـ[3]

فأي ضرائب تؤخذ ممن هذا حالهم.

وليس عدم أخذ الضرائب بسبب مكانة ومنزلة حكام مكة أو أرض الحرمين، فلم يكن الحجاز وحده ممن أعفي من الضرائب كما يزعم بعض

---

١ – الادريسي، محمد مرجع سابق . ١/ ١٣٥– ويذكر ابن جبير معاناة الحجاج زمن العبيدين لمن لم يدفع هذا المكس فيقول ""المكس المضروب وظيفة على الحجاج مدة دولة العبيديين. فكان الحجاج يلاقون من الضغط في استيدائها عنتا مجحفا ويسأمون فيها خطة خسف باهظة. وربما ورد منهم من لا فضل لديه على نفقته أو لا نفقة عنده فيلزم أداء الضريبة المعلومة، وكانت سبعة دنانير ونصف دينار من الدنانير المصرية التي هي خمسة عشر دينارا مؤمنية على كل رأس، ويعجز عن ذلك، فيتناول بأليم العذاب بعيذاب. فكانت كاسمها مفتوحة العين. وربما اخترع له من أنواع العذاب التعليق من الأنثيين أو غير ذلك من الأمور الشنيعة، نعوذ بالله من سوء قدره. وكان بجدّة أمثال هذا التنكيل وأضعافه لمن لم يؤدّ مكسه بعيذاب ووصل اسمه غير معلم عليه علامة الأداء" رحلة ابن جبير ٣٠–٣١

٢ – المقدسي،عبدالرحمن: الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية– ت: إبراهيم الزيبق –مؤسسة الرسالة – بيروت –ط: الأولى، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م. ج٣/ص ١٠

٣ – انظر الكتاني، محمد بن جبير: رحله ابن الجبير – وزاره المعارف المكتبات المدرسية المملكة العربية السعودية دار بيروت للطباعة والنشر بيروت ١٤٠٠ هجري ١٩٨٠ م. ص٥٥

المؤلفين[1]،بل عدة مناطق وولايات تحت الحكم العثماني أعفيت من الضرائب منها "الولايات الإفريقية الثلاث وهي الجزائر وتونس وطرابلس. فقد خضعت للدولة زمن السلطان سليم الأول وسليمان الأول وهي تعترف دائما بسلطة السلطان الروحية، ولكنها لا تعترف إلا قليلاً بسلطته الزمنية ...وعوضا من أن تدفع هذه الولايات الجزية للدولة فإنها بالعكس هي التي تستلم من وقت لآخر الهدايا منها"[2]

وأعفيت ممتلكات دير سانت كاترين "من جميع الضرائب المفروضة عليها، ولم يقتصر هذا الإعفاء على الأراضي المصرية فحسب، بل امتد ليشمل الأراضي الأخرى الخارجة عن حدودها والخاضعة لحكم الدولة العثمانية، مثل الشام وطرابلس وجزيرتي كريت وقبرص، كما شمل أيضا الإعفاء من الرسوم الجمركية على ما يرد إلى الدير من أموال الصدقات ومن نذور عينية."[3]

---

١ – جاء في كتاب العلاقات بين مصر والحجاز "كما تجلى اهتمام آل عثمان بالحجاز بإعفائه الضرائب السنوية التي ألزمت الدولة بها سائر الولايات الأخرى، حيث كان الحجاز لا يقدم ضريبة سنوية للدولة، بل على العكس من ذلك كان يتلقى اعتمادات مالية ضخمة ترصد في ميزانية الحكومة المصرية" ١٤٨-١٤٩

[2] – دوسون، مراد مرجع سابق .ص١٣٥

[3] – حمودة، محمود عباس: الوثائق العثمانية في تركيا ومصر وشمال افريقيا– دار غريب القاهرة – ١٩٩٩م.ص ٢٥

٤- وزعمهم باختصاص حكام مكة بنصف مدخول جدة فمحل نظر.

ففي عدد من المراجع يذكرون أن من عنايه سلاطين بني عثمان بحكام مكة أن اختصوا بنصف دخل جمرك جده.[١] وهذه مغالطة تاريخية. ومن هذه المراجع: كتاب العلاقات بين مصر والحجاز[٢] وفي الحاشية ذكر اختلاف المؤرخين في متى خصص هذا الجمرك لحاكم مكة، بين من يجعله من وقت صد أبونمي البرتغاليين سنة ٩٤٨هـ ومنهم من يجعله قبل ذلك ورجح المؤلف القول بقدم هذا التخصيص والدليل على ذلك الخلاف بين الشريف بركات ونائب جده حسين الرومي في سنه ٩٢٥ هجرية على اقتسام محصول جده حيث نشبت بينهما معركة حربية. معتمدا في ذلك على ما ذكره ابن اياس في بدائع الزهور.

والنقل الذي أعتمد عليه لا يتطرق لسبب الخلاف ونصه" قدمت الأخبار من مكة المشرفة بأن وقع بها فتنة كبيرة بين الشريف بركات أمير مكة وبين نائب جدة الذى ولى عليها من قبل ابن عثمان، وأشيع أن قتل في المعركة جماعة من عبيد الشريف بركات، وجُرح نائب جدة أغات الكمولية الذي يسمى حسين الكاخية، واضطربت أحوال مكة إلى الغاية"[٣]. وهذه الحادثة وقعت سنة ٩٢٦هـ لا كما ذكر صاحب كتاب العلاقات بين مصر والحجاز أنها التي قبلها.

وذكر هذه الواقعة في نيل المنى بذيل بلوغ القرى لتكملة إتحاف الورى قال: «وفي يوم تاريخه أشيع أن عسكر نائب جدة تقاتلوا مع جماعة

---

[١] – "لم تكن المدن المقدسة والمنطقة المحيطة بها تنتج أي عائدات للخزينة العثمانية استثناء الجزء من عائدات جمارك جده غير المخصص للأشراف" حجاج وسلاطي نص ١٥٠–" "كان أبو نمي نفسه الى أعمال الخير على نحو متزايد وقد ساعده في ذلك هبات السلطان سليمان السخية وكذلك حقه في نصف الرسوم الجمركية في جده ذلك الحق الذي عززه له السلطان بعد مطاردته لبعض السفن البرتغالية التي ظهرت على شواطئ جده في ١٥٤١م" حكام مكة.ص ١٥٨

[٢] – ص ١٤٨

[٣] – بن إياس، محمد أحمد: بدائع الزهور في وقائع الدهور.– ت:محمد مصطفى– مكتبة الباز– ج ٥/ص٣٣٠

الشريف ومنعهم النائب من دخولها فرفع أهل السوق الحب وازداد الغلو فيه بمكة، فالله تعالى يصلح الأحوال"[1]

وكان وصول نائب جدة سنة ٩٢٥هـ في النصف من ذي القعدة. ولعل المؤلف يشير الى وقعة حصلت في شهر ذي الحجة بين اتباع نائب جدة واتباع الشريف استخدمت فيها الأسلحة النارية" من مدافع النفط وغير ذلك من بعد العصر إلى قرب العشاء...ومات في هذه الوقعة من جماعة بني حسن وجرح خلق منهم ومن الأروام."[2] وليس لها تعلق بالخلاف على دخل جدة، إنما هي بسبب خلاف بين اتباع حاكم مكة واتباع نائب جدة.

ولإثبات عدم صحة الإدعاء باختصاص الدولة العثمانية بمنح حاكم مكة نصف مدخول جدة وأن ذلك تفضل منهم. من الضروري الرجوع إلى فترة تسبق ذلك بقرنين من الزمن، وتحديدًا إلى القرن الثامن الهجري، قبل وصول العثمانيين إلى الحجاز. في تلك الحقبة، كان من بين مصادر دخل حاكم مكة الضرائب التي كان يفرضها على السفن القادمة إلى ميناء جدة، وهو دخل جديد لم يكن يتوقعه بسبب تحول السفن عن الرسو في ميناء عدن.

فقبل الحكم العثماني لم يكن لهم نصف الدخل وحسب، بل جميع خراج جدة من السفن الواردة إليها تحت تصرفهم. دلت عليه العديد من الروايات التاريخية:

ففي سنة ٧٥٢ هـ يرد خبر بأخذ الضرائب من السفن القادمة إلى جدة. وأن هذا الجباية كانت من أحد المنافسين لحاكم مكة، " كان الشريف عجلان بمكة، والسيد ثقبة بالجديد ومعه بني حسن والقواد، ولم يكن له يد ولا جباء بمكة، وإنما هو قاعد بالقوة وجاءت مراكب أهل اليمن من التجار إلى

[1] – بن فهد، جار الله بن العز: نيل المنى بذيل بلوغ القرى لتكملة إتحاف الوَرَى – ت: محمد الحبيب الهيلة – مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي– ط: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م ج١/ص ٢٣٧

[2] – بن فهد، جار الله بن العز مرجع سابق ج١/ص ٢٠١

جدة؛ وحاد عليها الشريف ثقبة وأخواه سند ومغامس ، فلزموهم وأقاموا بهم في شهر ربيع الأول، فجباهم السيد ثقبة جباء عنيفا"[١]

وفي سنة ٧٥٤هـ " الشريف عجلان مضى قبل قدوم الحاج إليه من مكة يريد جدة لأخذ مكس التجار الواردين في البحر."[٢]

وفي سنة ٧٦٦هـ اعتراف السلطة بمصر بما يأخذه حاكم مكة من ضرائب السفن القادمة إلى جدة فقد "كتب مرسوم بإسقاط ما يؤخذ من مكس الحاج بمكة فيما يحمل إليها من البضائع خلا مكس الكارم (البهارات) تجار اليمن ومكس الخيل ومكس تجار العراق وعوض أمير مكة عن ذلك إقطاعا بمصر وحمل إليه مبلغ أربعين ألف درهم فضة."[٣]

وفي سنة ٨٠٦ هـ يعين حاكم مكة: حسن بن عجلان، جابر بن عبد الله المعروف بالحراشى مفوضا عنه لجمع المكوس في جدة. "فقام بمصالحه أحسن قيام، وقرر لبنى حسن الرسوم التي يتناولونها اليوم، وكانت على غير هذه الصفة، مع نقصها عما قرره، وكان يحسن السياسة معهم في أدائها إليهم، ويحسن السياسة أيضا في استيفاء المكوس، ولكنه زاد فيها كثيرا عما

---

[١] – ابن فهد، جار الله مرجع سابق (٣/ ٢٣٥)– وسيتكرر الأمر أن ضرائب السفن القادمة إلى جدة يستولى على ضرائبها كل من له السطوة والسبق لأخذها ، ففي هذه السنة كان خلاف بين المتشاركين على حكم مكة ، فاستطاع أحدهما أخذ هذه الضرائب . وانظر العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين(٣/ ٢٥٧)

[٢] – المقريزي أحمد بن علي: السلوك لمعرفة دول الملوك – ت: محمد عبد القادر عطا– دار الكتب العلمية – لبنان/ بيروت– ط: الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م (٤/ ١٧٦)

[٣] – المقريزي أحمد بن علي مرجع سابق (٤/ ٢٧٨) – وفي بن فهد، جار الله مرجع سابق (٣٠٣/٣)"قال: في شعبان اتفق الحال مع الشريف عجلان أن يرتب له في كل سنة من بيت المال مائة وسبعون ألف تحمل له من مصر ، وألف إردب قمح ، ويترك الجباء من مكة في كل ما يؤكل ، وفي كل ما يجلب إليها من الحبوب والخضروات والثمار والغنم والخشب ، وكل ما يباع فيها من السمن والعسل والثياب وغير ذلك ،إلا جباء جدة وجباء تجار الكارم الذين يأتون من اليمن ، ومكس ركب العراق الذين يأتون في الموسم ، ومكس الخيل ؛ فله أخذ مرتبه منهم على عادته ،وأشهد على نفسه بذلك ، وكتب له بذلك مثال شريف من مصر ، وكتب عليه بذلك محاضر ، أثبت منها بمكة واحد ، وفي المدينة النبوية واحد ، وعند صاحب مصر في القلعة واحد ، وقرر ذلك في ديوان السلطان الأشرف شعبان ، وأمضى الولاة بعده ذلك"

كانت عليه قبل ولايته، وبنى الفرضة التي بجدة، ليحاكي بها فرضة عدن. وكانت فرضة جدة على غير هذه الصفة."[1]

وفي سنة ٨٢٨ هـ بداية مشاركة سلطان مصر حاكم مكة في المكوس التي تؤخذ من سفن الهند خاصة. فوصل إلى جدة مبعوث سلطان مصر "سعد الدين إبراهيم بن المرة - أحد الكتاب - لأخذ مكوس المراكب الواصلة من الهند إلى جدة. "[2]

وسفن الهند التجارية كانت ترسوا في عدن ولخلاف ربانها مع حاكم اليمن غيرت وجهتها إلى جدة سنة ٨٢٥هـ. ففي هذه السنة صادر حاكم مكة بضائع هذه السفن، لذلك لم ترسوا بجدة في العام التالي ورست في سواكن لكنها لم تجد المعاملة الجيدة فعادت للرسو بميناء جدة في سنة ٨٢٧هـ وخاصة بعد أن تلطف معها مبعوث جدة وحاكم مكة[3] الجديد.[4]

واستمر الحال على أن سفن الهند تجبى ضرائبها لسلطان مصر خاصة. قال في الضوء اللامع: التزم للسلطان بما كان والده التزم به _ يقصد بركات التزم للسلطان بدفع ما على والد حسن بن عجلان[5] _ومن جملته عشرة آلاف

---

[1] – الفاسي، محمد بن أحمد: العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين – ت:محمد عطا – دار الكتب العلمية بيروت لبنان – ط:١ – ١٤١٩هـ ١٩٩٨م (٣/ ٢٦٠)

[2] – المقريزي أحمد بن علي مرجع سابق ١١١/٧

[3] – انظر المرجع ذاته. وجاء فيه "وجرت العادة من القديم أن مراكب تجار الهند ترد إلى عدن ولم يعرف قط أنها تعدت بندر عدن. فلما كان سنة خمس وعشرين خرج من مدينة كاليكوت ناخذاه اسمه إبراهيم. فلما مر على باب المندب جور إلى جدة بطراده حنقا من صاحب اليمن لسوء معاملته للتجار فاستولى الشريف حسن بن عجلان ما معه من البضائع وطرحها على التجار بمكة. فقدم إبراهيم المذكور في سنة ست وعشرين على المندب ولم يعبر عدن وتعدى جدة وأرسى بمدينة سواكن ثم بجزيرة دهلك فعامله صاحباها أسوأ معاملة. فعاد في سنة سبع وعشرين وجور عن عدن ومر بجدة يريد ينبع. وكان بمكة الأمير قرقمامن فمازال يتلطف لإبراهيم حتى أرسى على جده. بمركبين فجامله أحسن مجاملة حتى قويت رغبته ومضى شاكرا ثانيا. وعاد في سنة ثمان وعشرين ومعه أربعة عشر مركبا موسوقة بضائع. وقد بلغ السلطان خبره فأحب أخذ مكوسها لنفسه وبعث ابن المرة. لذلك فصارت جدة من حينئذ بندرا عظيما إلى الغاية وبطل بندر عدن إلا قليلا "

[4] – حسن بن عجلان بن رميثة بن أبي نمى" وساس الأمور بجدة مع التجار حتى قدومها بعد تركهم لها" الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٣/ ١٠٤)

[5] – سنة ٨٢٩هـ يلتزم حاكم مكة بمالغ يسددها لحاكم مصر ، قال: ابن فهد، جار الله مرجع سابق ٣ /٦٣٢ "ووصل السيد بركات وأخوه إبراهيم إلى القاهرة في ثالث عشرى رمضان ، وحضرا بين يدي السلطان فأكرمهما ،

دينار في كل سنة على أن ما جرت به العادة من مكس جدة يكون له دون، ما تجده من مراكب الهنود فانه للسلطان خاصة.[1]

وفي سنة ٨٢٩هـ استمر قدوم سفن الهند إلى جدة واستمر إرسال سلطان مصر إلى جدة مبعوثه أوان وصول هذه المراكب لأخذ مكوسها." فقدم في المراكب الهندية إلى جدة في هذه السنة زيادة على أربعين مركبا تحمل أصناف البضائع وذلك أن التجار وجدوا راحة بجدة بخلاف ما كانوا يجدون بعدن فتركوا بندر عدن واستجدوا بندر جدة عوضه فاستمر بندر جدة عظيما وتلاشى أمر عدن"[2]

وسنة ٨٣١ هـ يحاول حاكم مكة الاستيلاء على خراج جدة من مندوب سلطان مصر لكنهم يواجهون بقوة لردعهم.[3]

وفي سنة ٨٣٢هـ اعطي حاكم مكة ثلث ضرائب السفن القادمة من الهند.[4]

ثم زيدت إلى النصف سنة ٨٤٠هـ[5]

وخلع عليهما خلعتين وفوض إمرة مكة للسيد بركات في سادس عشريه على أن يقوم بما تأخر على والده ؛ وهو مبلغ خمسة وعشرين ألف دينار ؛ فإنه كان قد حمل قبل موته – من الثلاثين ألف دينار التي التزم بها – خمسة آلاف دينار. وألزم السيد بركات أيضا بحمل عشرة الاف دينار في كل سنة ، وألا يتعرض لما يؤخذ بجدة من عشور بضائع التجار الواصلة الهند وغيره". قال المعلق في الحاشية : وفي النجوم الزاهرة ١٤/ ٢٩٨ وبدائع الزهور ٢/ ١٠٧ . إن السلطان لا يتعرض الى بندر جدة وان جميعه لبركات. والصحيح العكس أن لا يتعرض بركات . ويؤكده ما في السلوك حيث قال " وألزم بركات أيضا بحمل عشرة آلاف دينار في كل سنة وأن لا يتعرض لما يؤخذ بجدة من عشور بضائع التجار الواصلة من الهند وغيره" السلوك لمعرفة دول الملوك (٧/ ١٣٩– ١٣٨)

[1] – السخاوي،محمد بن عبد الرحمن –الضوء اللامع لأهل القرن التاسع– منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت (٣/ ١٣)

[2] – المقريزي أحمد بن علي مرجع سابق (٧/ ١٢٨)

[3] – المقريزي أحمد بن علي مرجع سابق (٧/ ١٧٨) "قال :" توجه سعد الدين إبراهيم بن المرة إلى جدة لأخذ مكوس التجار الواردين من الهند وقد أعيد إلى ولايته. وفي حادي عشره: سارت تجريدة خمسون مملوكا عليها الأمير أرنبغا – أحد أمراء العشرات – وسببها أن الخبر ورد من مكة بأن بني عجلان أخوة الشريف بركات بن عجلان متولي مكة طلبوا من شاهين المتوجه إلى جدة أن يأخذوا مما يتحصل ما كانت عادتهم أخذه في أيام أبيهم الشريف حسن بن عجلان فمنعهم من ذلك فهددوه بالقتل وأن كثيرا من القواد قد قام معهم فأخرج التجريدة تقوية لابن المرة على حفظ المال"

[4] – ابن فهد عمر بن محمد:إتحاف الورى بأخبار أم القرى الجزء الرابع– تحقيق وتقديم دكتور عبد الكريم علي باز جامعه ام القرى(٤/ ٣١)

[5] – ابن فهد، عمر مرجع سابق (٤/ ١٠١)

وسنة ٨٤٣هـ "جميع الجلاب الواصلة في البحر إلى جدة من سائر البلاد ليس لصاحب مكة منها إلا الربع، وأن الثلاثة أرباع لصاحب مصر"[١]
سنة ٨٤٣ هـ مرسوم من سلطان مصر الى حاكم مكة ألا تزيد ضرائب سفن التجار عن العشر.[٢]
وسنة٨٥٤هـ هرب مشد جدة بمال العشور الخاصة بالسلطان.[٣]
وسنة ٨٧٣هـ يصل نائب جدة لمباشرة العشور.[٤]
وسنة ٨٨١هـ يشارك سلطان مصر حاكم مكة في سفن التجار القادمة من اليمن محملة ببضائع من الهند ولم تجر بذلك عادة قبل ذلك، بل كان ذلك مما يختص بالشريف[٥].
وسنة ٩١٥ هـ حاكم مكة بركات يتوجه الى جدة لأخذ المخصص له من السفن.[٦]
وهذه الوقائع ترد بشكل قاطع على الادعاء أن الدولة العثمانية خصت حاكم مكة بنصف دخل جدة، فكيف ينعمون عليه بما كان بين يديه وتحت سلطته، وسيأتي لاحقا كيف حرموا حاكم مكة من جميع هذا الدخل، فإين هذه المكانة المزعومة له بسبب نسبه الشريف عند الدولة العثمانية.
ففي سنة١٠٣٨هـ. قدم قانصوه الى مكة. ومعه أمر أن ينظر في أمر مكة ويولي من يختاره. وقام بقتل حاكم مكة احمد بن عبد المطلب.[٧] ثم استقل بمدخول جدة ولم يعد لحاكم مكة منها شيء،[٨] حتى استرجع زيد بن محسن

---

[١] – ابن فهد، عمر مرجع سابق (٤/ ١٤٣)
[٢] – ابن فهد، عمر مرجع سابق (٤/ ١٤٥)
[٣] – ابن فهد، عمر مرجع سابق (٤/ ٢٩٥)
[٤] – ابن فهد، عمر مرجع سابق (٤/ ٤٩٢)
[٥] – ابن فهد، عمر مرجع سابق (٤ /٦٠٤)
[٦] – ابن فهد عبدالعزيز عمر: غاية المرام بأخبار سلطنة البلد الحرام.– ت :فهيم شلتوت– مركز البحث وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – –ط١ –١٤٠٦هـ(٣/ ٢١٣)
[٧] – السنجاري ،علي بن تاج تقي الدين: منائح الكرم في أخبار مكة والبيت وولاة الحرم – – دراسة وتحقيق الدكتور جميل عبدالله محمد المصري – جامعة أم القرى الطبعة الاولى ١٤١٩هـ–١٩٩٨م (٤/ ٣٢)
[٨] السنجاري مرجع سابق (٣٦/٤)

نصفها بعد تعب شديد سنة ١٠٤٢هـ وقال: أن الثلث لا يكفي، فأجيب مطلبه.[١] فهي اليوم نصفين نصف لحاكم مكة ونصف للسلطنة.[٢]
وبسبب طمع الولاة بخراج جدة جعلوا لها باشا[٣]،ففي سنة ١٠٥٢هـ تحولت جدة الى سنجقية. وأول باشا عين بها مصطفى بيك.[٤]
وسنة ١٠٨٠هـ باشا جدة حسن باشا يوقف دخل جدة المخصص لحاكم مكة فيقتل عند الجمرات في موسم الحج.٥

---

١ – السنجاري مرجع سابق (٤/ ١٧٠)

٢ – السنجاري مرجع سابق (٤/ ٣٦)

٣ السنجاري مرجع سابق (٣٧/٤)

٤ – السنجاري مرجع سابق (٤/ ٢٠٢)

٥ – انظر الحموي،محمد أمين المحبي:خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر– (ت ١١١١هـ): دار صادر – بيروت (٤٤٣/١).قال:"ولم يزل حسن باشا يعارض الشريف في أحواله وأحكامه ويستولي على غالب محصول جدة والشريف يتلطف به وهو لا يفيده ذلك حتى كان يوم الثالث من منى بعد انتصاف النهار نفر حسن باشا إلى رمي الجمار في موكب عظيم والجند محدقون به فلما كان واقفا عند العقبة لرمي الجمار رماه ثلاثة رجال بثلاث بنادق فخر على وجهه للتراب "

المبحث الثاني:
ماهي الخدمات التي قدمتها الدولة العثمانية لمنطقة الحجاز عموما وحماية الحجاج خاصة.

زعم بعض الكتاب أنه "لم ينل إقليم من الأقاليم عناية السلاطين العثمانيين واهتمامهم مثلما نال إقليم الحجاز؛ نظراً للدواعي السياسية والدينية المتأتية من سيادة آل عثمان على الحجاز"[١]ويرد على هذا الزعم بأمرين:

أ- لم يرق الحجاز والذي يحتضن الحرمين الشريفين ليكون منطقة مهمة في الدولة ولم يحظ سكان الحجاز بأي خدمات حضارية خاصة القبائل على طول درب الحاج.

ب: لم تكن الخدمات على طول طريق الحاج تتناسب مع مكانة الدولة وعظمها بحامية الحرمين الشريفين، والإهمال في متابعة مهام أمراء الحج.

وتفصيل ما سبق:

أ: لم يرق الحجاز والذي يحتضن الحرمين الشريفين ليكون منطقة مهمة في الدولة.

من التنظيمات الإدارية في الدولة العثمانية تقسيم المناطق إلى ولايات، و الولايات المحظية تلك التي يطبق فيها نظام التيمارت فلم يحظى الحجاز ليكون ولاية مستقلة، ففي بدايات انضمام الحجاز للدولة العثمانية بقي الحكام السابقين على ما هم عليه، في إمارة مكة، و يرجع ذلك إلى أن العثمانيون لا يغيرون في البلاد التي فتحت قريبا، فقد ترك العثمانيون الحكام السابقين على مكة، والوضع الأمني للحجاج ما هو إلا امتداد للحقبة السابقة، إذ لم يغير العثمانيون أيا من القيادات السياسية التي كانت

[١] – الدوسري حمساء بنت حبيش مردع سابق. ص١٤٦

معروفة وقت إذ "فقد كان العثمانيون يميلون إلى عدم إلغاء القوانين والتقاليد و المؤسسات في الأراضي التي يفتحونها، بل كانوا يفضلوا الإبقاء على الكثير من القوانين المحلية وذلك لتجنب الإضرابات التي تعقب تطبيق أي نظام جديد "[1] لذلك استمرت سلطة الحكام السابقين (الأشراف) على الحجاز ،و خلال قرنين من حكم العثمانيين لم يحظى الحجاز ليصل لولاية كما هو الحال لباقي حواضر العالم العربي.

ثم إن المناطق المحظية بمزيد من الرعاية والاهتمام من الدولة تلك التي تشكل دخلا اقتصاديا مهما، فتدخل ضمن التنظيمات الإدارية، وتسمى إيالة أو ولاية ويطبق فيها نظام التيمار[2] ويعين لها باشا ويعادل وزير وهو أعلى المناصب، بل السلطة المطلقة في الولاية وعلاقته مباشرة مع الصدر الأعظم(رئيس الوزراء).. ولم يكن الحجاز يمثل ولاية ذات أهمية في منظور الدولة.

فبعد ضم المناطق العربية لهيمنة الدولة العثمانية قسمت المناطق العربية إلى ولايات فمنذ سنة ١٦٢٠م وجدت ٣٢ ولاية منها ولاية بغداد ومصر، ودمشق، وتونس، والجزائر، حلب، إلا أن الحجاز لم يرقى ليكون ولاية منفردا.[3] لأنها لم تحقق للدولة العثمانية أي فائدة اقتصادية بل إنها استنفذت الكثير من الدراهم والجنود.[4] وذلك أن واردات الحجاز لا تسد نفقاتها ورغم الانفاق المستمر للدولة على الرواتب والصرة والعربان، إلا أن "العثمانيين كانوا مع هذا هم الرابحون بفرض سيادتهم على ولاية الحجاز

---

١ – إينالجك،خليل مرجع سابق ص١١٥.

٢ – "وهو نظام اقطاعي يستطيع الفارس (السباهي) من خلاله جمع ضرائب المنطقة التي يقيم فيها والتي تعد مصدر دخله ". تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى انحدار ١٧٠

٣ – إينالجك،خليل مرجع سابق.ص.١٦٧–١٦٨– "جعلت جدة عاصمة لولاية الجبشة سنة ١٥٥٧م وفتحت الحبشة سنة ١٥٥٥م وكانت عاصمتها سواكن ثم حولت إلى جدة . تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى انحدار.١٦٧–١٦٨. واهتموا بجدة لكونها ميناء مهم على ساحل البحر الأحمر ومصدر اقتصادي جديد وهذا يؤكد أن العثمانيين يهتمون بالمناطق التي تشكل دخلا اقتصاديا للدولة "لأن الولايات العثمانية النموذجية ، كانت تلك التي يطبق فيها نظام التيمار" تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى انحدار ١٦٩

٤ – أوزتونا، يلماز: مرجع سابق. ص٨١٦

ورجوعهم بفخر خدمة الحرمين الشريفين "[1]فالعثمانيون " أقصى ما كان يهمهم في هذا البلد أن يدعو خطيبها باسمهم "[2] "لذلك قنع العثمانيون في هذا البلد بشرف الانتساب والتبعية في الجملة واعتبروا أصحابه مجموعة متواكلة عكفت بجوار الحرم لتطوف بالحجاج وتخدم الزوار وتدعوا للخليفة السخي ، وبذلك تركوا أشرافهم يدبرون شؤونهم بالشكل الذي يريدون ويقاتلون عليه بالسلاح الذي يشاؤون ، وظلت الدولة في مقامها بدار السلطنة تتلقى أخبار الكوارث والفتن فلا تؤيد ولا تعارض بل تعد مراسيمها بالتولية والعزل ، وكأنما كانت تجعل مكان الأسماء خاليا لتملأه في الوقت المناسب بالأسماء الجديدة من الأشراف الذين ظفروا بالغلبة والتفوق."[3]

لا يمكن أن ننكر تسيير الدولة العثمانية لمحامل الحج خاصة الشامي والمصري حيث كانت القوافل الرسمية للدولة.[4] وتخصيص الموازنات لهذه الرحلة السنوية.

إلا أن كل ذلك لم يوقف التعديات المتكررة على قوافل الحج من قبل العربان .فقد "كانت الهجمات على قوافل الحج تحدث بكثرة "[5] والغريب أن أحد الباحثين يبرر عدم تدخل الدولة لوقف هذه التعديات، أن هذه الهجمات لم تحظ بانتباه كبير طالما كان عدد الجرحى والقتلى ضمن حدود معينة[6] وظل المؤلف يحاول إثبات أن الأمن كان مستتبا على طول طريق الحاج وأن تلك الحوادث التي حصلت أمرا مقبولا لدى الدولة إذ أنها لم تصل لحدود معينة -على حسب تعبيره- وإني أتساءل ماهي هذه الحدود المعينة حيث بنى المؤلف أحكامه على تقارير ومستندات رسمية من

---

١ السباعي، احمد مرجع سابق (٢/٦٣٦)

٢ – السباعي، احمد مرجع سابق (٢/٥٢٠)

٣ – السباعي، احمد مرجع سابق (٢/٥٢١)

٤ – فاروقي،ثريا : حجاج وسلاطين الحج ايام العثمانيين ١٦٨٣-١٥١٧ ترجمة ابو بكر احمد با قادر المركز الدولي للخدمات الثقافية–الطبعة الاولى ٢٠١٠م ص ٦٠

٥ – فاروقي،ثريا مرجع سابق ص١١١

٦ – المصدر ذاته

سجلات الدولة ويرى أنها الطريقة الصحيحة لمعرفة الحقيقة، إلا أنه لم يذكر الحد الذي تصل به هذا التعديات إلى مبلغ الخطورة.

وقد أكد بحسب الوثائق الرسمية أن بعض أمراء قافلة الحج، كانوا يصلون إلى هذا المركز عن طريق شراءها بالمال فيقدم أموالا للحكومة ليتم تعيينه وقد ساهم فسادهم في سلب أموال الحجيج وترويعهم.[1] وكانوا لا يتورعون لفعل أي شيء لكسب المال حتى بالتعدي على هذه المخصصات، فلم تكن تصل إلى العربان بشكل منتظم مما يبرر للعربان أخذ حقهم ولو بالقوة.[2] وهذه المخصصات كانت تفسر لذى الأوساط الرسمية أنها مقابل الماء والغذاء الذي يقدمه البدو للقوافل.[3] فهل مثل هؤلاء سيكتبون تقارير يدينون فيها أنفسهم ويرفعون في وثائق رسمية إلى الدولة بما حصل تماما للحجاج من قتل وسلب ونهب. فلم تكن جميع التقارير ترفع الى الباب العالي وإن رفعت لا ترفع بوجه الحقيقة كما يجب لذا كان السلاطين في غالب الأحيان غافلون عن الحقائق فيما يدور بعيدا عنهم في الحجاز.

"وهكذا يبقى الباب العالي غافلا عما يجري وراء الكواليس تاركا أمور رعاياه إلى أكثر من مشرف ليصطرع المشرفون فينفذون أغراضهم كما أملتهم عليهم أهواءهم ويتركون مكة في تضاعيف ذلك تعاني من ويلات هذا الإضراب ما يشيب لهوله الأطفال دون أن يكون للمسؤولين من العثمانيين مسلك ينفذ إلى صميم الواقع وتستقر عليه "[4]وعلى فرض أن أحدهم دون في تقريره الحقيقة فإنه سرعان ما يقصى من منصبه. كما حدث في سنة ١٢٠٠ هـ لأمير الحاج المصري لم يدفع العوائد للعربان وصرة المدينة، وعلل ذلك بان الأمراء بمصر لم يوفوا له العوائد ولا الصرة في العام الماضي وهذا العام وفي حضور حاكم مكة سرور وأمير الحج الشامي أحمد باشا كتبت عرض محضر للسلطان بتقصير الأمراء. ولما وصل أمير الحاج إلى مصر تم

---

[1] – فاروقي،ثريا مرجع سابق .ص١٠٧

[2] – فاروقي،ثريا مرجع سابق .ص٩٤و ١١٠

[3] – فاروقي،ثريا مرجع سابق .ص٩٤

[4] – السباعي مرجع سابق (٤٦٥/٢)

التحفظ عليه، واتهم أنه استلم المبالغ المالية، ولاموه بسبب بعثه للمعاريض.[١]

والغريب أن الدليل الذي يعتمد عليه المؤلف لإثبات وجهة نظره: أن الطريق لو لم يكن أمنا لم ينقل التجار عبره بضائعهم، حيث لا يوجد طريقا آخر لنقلها.

وذلك يناقض ما أكده أن الدولة العثمانية لم تستطع احكام سيطرتها على المناطق الصحراوية من درب الحاج وتأمينه فقد "كانت سيطرتها غالبا فضفاضة، وكانت أحيانا شبه رسمية "[٢]بل لم تكن تلك الدروب ميسرة حتى لسالكي بريد الدولة.[٣]

مع العلم أن الطريق من العاصمة إلى مكة أحد الطرق الثلاثة الرئيسة في الامبراطورية العثمانية الشرقية والسابع للإمبراطورية ككل.[٤]

وقد "اهتم العثمانيون بنظام الطرق وسبقت في ذلك الدول الأوربية ... ولضمان راحة المسافرين على هذه الطرق يتم بناء منشآت في إطار الأوقاف تشمل خان واستراحة للقوافل "[٥] وتستقبل المسافرين على مدار الساعة تؤمن لهم الطعام والمأوى والحماية على مدى ثلاثة أيام بالمجان.[٦]

وقد" بادر السلاطين أنفسهم إلى بناء منشآت في إطار الأوقاف كما شجعوا رجال الدولة والبلاط على أن يحذوا حذوهم في ذلك"[٧]

وجدت مثل هذه المنشآت في طرق عدة "فقد كان المسافرون من إستانبول إلى دمشق وأرضوم وبلغراد يجدون كل ما يحتاجون في الطريق

---

[١] – الجبرتي،عبد الرحمن: تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار – دار الجيل بيروت (١/ ٦٠٧)

[٢] – فاروقي،ثريا مرجع سابق .ص٢٥ و٩٣

[٣] – فاروقي،ثريا مرجع سابق .ص٧٢

[٤] – فاروقي،ثريا مرجع سابق .ص٧٣

[٥] – إينالجك،خليل مرجع سابق.ص. ٢٢٨

[٦] – إينالجك،خليل مرجع سابق .ص٢٣١

[٧] – إينالجك،خليل مرجع سابق .ص٢٢٧

ويحصلون عليه في العادة –مجانا ...وكانت استراحات القوافل والبزستانات تحصن بشكل جيد لتقاوم السرقات"[1]

ومن هذه الطرق، الطريق «بين إستنبول وبلغراد حيث كانوا يرممونها ويفرشون الأقسام المتضررة بالأحجار المنحوتة إلى بلغراد. وبالإضافة إلى هذه الطريق فقد بنى العثمانيون طرقا أخرى في هذه المنطقة. وكان بعض الفلاحين على امتداد الطرق الرئيسية يكلفون بأعمال إصلاح وترميم الطرق مقابل إعفائهم من الضرائب الطارئة."[2]

وبعض هذه الاستراحات على الطريق" كانت تحتوي على مئتي غرفة وثمانين جناحا لاستقبال كبار الشخصيات مع عائلاتهم. وكانت الغرف تحيط بالفناء الداخلي الذي تغطيه ظلال شجرة كبيرة بينما كان الفناء الخارجي يحتوي على بركة في الوسط ويمكن أن يستقبل ٥ -٦ آلاف حصان. وكان العاملون في هذه الاستراحة يستقبلون الضيوف على مدار الساعة من المسلمين وغير المسلمين. وبعد الغروب كانوا يحملون لكل ضيف رغيفا وصحنا من الشوربة بالإضافة إلى شمعة. بينما كان يخصص لكل حصان كيس من العلف. وبعد صلاة العشاء كانت تعزف الموسيقى وتغلق الأبواب"[3]

" ففي البوسنة وحدها بنيت خلال العهد العثماني ثماني عشرة استراحة للقوافل واثنا عشر خانا في الطرق ومائتان واثنان وثلاثون خاناً."[4]

وربما أنتم معي تتساءلون ألم يكن من الأولويات الاهتمام بدرب الحاج وتوفير المنشآت لراحتهم وحمايتهم.

فهذا الإهمال الواضح والجلي لعدم تمهيد درب الحاج وتذليله أمام قوافل الحج كما فعلت في باقي الطرق في الدولة دفع أحد الكتاب إلى استنكار ذلك فقال: "ناهيك عن عدم وجود طرق معبدة أو صالحة للسفر والنقل

---

[1] – إينالجك،خليل مرجع سابق.ص. ٢٣١-٢٣٢

[2] – إينالجك،خليل مرجع سابق.ص.٢٢٦

[3] – إينالجك،خليل مرجع سابق.ص. ٢٢٨

[4] – إينالجك،خليل مرجع سابق.ص.٢٢٩

فكم من مئات الآلاف من الحجاج كانوا يتحركون بين جدة ومكة المكرمة وبين مكة المكرمة والمدينة المنورة مدة تزيد على ١٣٠٠ سنة ومع هذا ظلت الطرق كما هي عليه بحالتها السيئة هذا إن وجدت طرق بمعنى الكلمة وهذه ليست قصة خيالية أو حكاية، بل هذا واقع ملموس"[1]

فمهما قدمت دولة ما من الميزانيات والخدمات لقطاع ما، ثم لم يرافق تلك الخدمات والميزانيات أنظمة ورقابة صارمة للتنفيذ، والمتابعة، فلا يمكن بحال الادعاء بأن الدولة اهتمت بذلك قطاع.

مع العلم أن القلاع التي بنيت على طول درب الحاج لم تكن كافية لتوفير الأمن والمساعدات للحجاج "حتى في بعض حصون الصحراء على طول طريق الحج كانت الحاميات العسكرية عاجزة عن إعالة نفسها "[2] ولم تكن تضمن سلامة الحجيج.[3]

ولم تكن القوة العسكرية المرافقة لقافلة الحج كافية لحمايتها إذ غالب هذه القوى من الإنكشارية والسباهي كبار السن ولم يعودوا مؤهلين للخدمة العسكرية[4]

إضافة إلى أن المخصصات المعيشية لا تفي بحاجتهم مما يدفعهم للتعدي على المواد الغذائية للأعراب على الطريق ثم يقومون ببيعها لحجاج القافلة بثمن مضاعف.[5]

وفي المقابل لو تعرضت الطرق المتاخمة للعاصمة العثمانية لتهديد أمني سرعان ما تهب الحملات للقضاء عليها.

فقد تعرضت طرق متاخمة للعاصمة(إستنبول) لبعض القراصنة وقطاع الطرق شكلوا تهديدا على أمن الدولة في مرحلة من عام ١٥٩٨م حتى

---

١ – ناصر خسرو علوي: سفر نامة– رجمة يحي الخشاب– الهيئة المصرية العامة للكتاب –ط الثانية ١٩٩٣م .ص٣٣

٢ – فاروقي،ثريا مرجع سابق .ص٧٢

٣ – المرجع السابق ١٢٢

٤ – فاروقي،ثريا مرجع سابق .ص١١٨–١١٩.

٥ – المرجع السابق ١٢٠

القضاء عليهم نهائيا عام ١٦٧٠م .[١]وفي سنة ١٦٤٧م "كان أحد قطاع الطريق المسمى أوغلو يتمركز في المناطق الجبلية ... ويهاجم القوافل القادمة إلى إستانبول من إيران ودمشق.. ولكنها تمكنت من القضاء عليه والامساك به.[٢]إلا أن تلك القوة الضاربة لتأمين الطرق تخف أو تكاد تتلاشى في طريق الحاج.

وما يدهشني حقا أننا نتطرق إلى الاهتمام بأمن الطريق وحماية الحجيج، وكأن الحجاج يسلكون أراضي خارجة عن الدولة ويتعاملون مع أفراد ليسوا مواطنين من تلك الدولة.

نعم، لقد تجاهلت الدولة العثمانية الجانب الحضاري والتعليمي للقبائل المنتشرة على طول دروب الحجيج، وركزت اهتمامها فقط على المدن الكبرى. وبغض النظر عن الأسباب، لا يمكن تبرير هذا الإهمال تجاه السكان في المناطق الواقعة تحت سلطتها ونفوذها. لو أنها عملت على دعم التعليم وتوفير الاحتياجات الأساسية لسكان تلك المناطق، كان من الممكن تجنب العديد من التعديات والمشكلات التي حدثت.

ويصور الدرعي في رحلتيه سنة١١٩٧هـ[٣] جانبا من هذا الواقع الأليم، فبعد أداء الحاج لنسكهم وقبل ذهابهم إلى المدينة كان عليهم مناقشة أي الطرق سيسلكونها مع المتعهدين من الأعراب.[٤]

وذكر خلافهم مع الأعراب في أي الطرق يسلكوه للذهاب إلى المدينة إذ أهم طريق مسلوك تتوفر به الخدمات يدعى الطريق السلطاني، إلا أن قاطنيه من الأعراب لهم متأخرات لم تدفع على الركب المصري، فكان الركب المصري يتجنب سلوك ذلك الطريق خوفا من تعدي العربان ولم يحصل بينهم وبين العربان اتفاق فلم يوافق العربان على تسليم الرهائن الذين يأمن بهم الركب إلى أن يجتاز أراضيهم وعليه لم تدفع مخصصاتهم، فاحتال

---

[١] – إينالجك،خليل مرجع سابق.ص.٨٥.

[٢] – المرجع السابق ٢٣٢

[٣] – الجاسر، حمد: أشهر رحلات الحج – ملخص رحلتي – ابن السلام الدرعي – – دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع الطبعة الاولى –شوال ١٤٠٢هـ اغسطس١٩٨٢م – .ص٤٢

[٤] – الجاسر، حمد: مرجع سابق .ص١٤٣

عليهم أمير الحج بأن أوهمهم أنه سيسلك الدرب السلطاني، وعندما غادروا غير فسلك درب آخر"[1]

وهو يقرر إن تعدي العربان لا يقره العقل لكنه يعود باللائمة على أمراء الحج لأنهم يجهلون أحوال العربان وعاداتهم وماهم عليه من فقر وحاجة وقد ألفوا منذ القدم أن يعيشوا بما هيأه الله لهم على أيدي الحجاج، حتى غدت الأمهات يرقصن أطفاهن بمقولة: أبو عيون لجلاج –تكبر وتسرق الحاج. ومثلهم يقول: رزقنا على الحاج، ورزق الحاج على الله.[2]

ثم ذكر السبب الحقيقي وراء تعدي العربان على الحجاج لم أجد أحدا من الكتاب أشار إليها فقال "وحكام الحرمين الشريفين يتخذون من أولئك العربان وسيلة لنيل مآربهم من ملوك مصر والقسطنطينية، فيرخون لهم العنان، بل يحرضونهم في بعض الأحيان على الإضرار بالحاج لكي تزداد مقررات أولئك الحكام عند الملوك بحجة حماية الحجاج ورعاية شؤنهم في الأماكن المقدسة. وكلما ازدادت المقررات ازدادوا طمعا، يضاف إلى هذا ما ينشأ من الخلاف من أسر أولئك الحكام حول الولاية بدرجة تبلغ من السوء إلى أن الابن يخرج على أبيه والأخ على أخيه، فيحدث من جراء ذلك من الفوضى في هذه البلاد ما يكون سببا لاستشراء شر العربان وفقدان الأمن في الطريق، ويزيد هذه الأمور سوءا أن كثيرا من أمراء الحج من الأعاجم أو ممن لا يعرف كيف يسوس عربان الطريق بطريقة تؤمن الحجاج من شرهم "[3] ويمثل على ذلك بفعل أمير الركب المصري الذي خادع الإعراب ولم يدفع لهم مخصصاتهم.

---

[1] – المرجع ذاته

[2] – الجاسر، حمد: مرجع سابق.ص ١٤٤

[3] – المرجع ذاته

ب: هل قدمت الدولة العثمانية خدمات لدرب الحاج.

يؤكد عدد من الباحثين وبشكل قاطع، عناية واهتمام الدولة العثمانية بقافلة الحج المتجهة إلى مكة، وأنها وفرت لها الحماية الأمنية على طول درب الحاج، بإقامة القلاع والحاميات العسكرية، وحفرت الآبار وبنت البرك لحفظ الماء للحجاج الواردين على محطات استراحة القوافل على طول درب الحاج، وصرفت أموالا كثيرة لتجهيز قافلتي الحج المصري والشامي[1].
وبعثت بأموال جزيلة للحرمين الشريفين، ومساعدات مالية للأهالي، و" اعتمادات مالية ضخمة ترصد في ميزانية الحكومة المصرية"[2]
إلا أن الواقع الذي تؤكده الأحداث التاريخية، تنافي، بل تباين ما ذكر سابقا.[3]
وربما تكون أقرت هذه الخدمات، إلا أنها لم ترفقها بنظام متابعة صارم يكفل استمراريتها، ولا تعذر دولة في حجم إمبراطورية نصبت نفسها لخدمة الحرمين الشريفين أمام العالم الإسلامي لا تعذر بأنها أقرت خدمات للحرمين الشريفين دون وضع أنظمة وقوانين تضمن استمرارية هذه الخدمات ورقابة صارمة للمتهاونين في أداء هذه الخدمات، لأقدس بقاع الأرض وأهم مرتكز ديني في الدولة. ولا يمكن بحال تعذر دولة فرضت سيطرتها على بقاع واسعة من المشرق والمغرب، لم تتمكن من السيطرة على درب الحاج في منطقة الحجاز.
لا شك أنها أقرت ميزانيات للحرمين الشريفين ولقافلة الحج الشامي والمصري، وأقرت ميزانيات لحماية قوافل الحجيج إلى مكة، لكن هذه الخدمات لم ترق لتوازي مكانة الحرمين الشريفين، ولم تكن كافية لضمان وصول الحجيج إلى مكة بيسر وسلامة.
وقد شيدت بعض القلاع على درب الحج، ووضعت بها جندا لتوفير الخدمات للحجيج وحمايتهم، إلا أن تلك الحاميات لم تكن كافية لتوفير

---

[1] – انظر شاهين، عزة: مرجع سابق. ص١١، ٦٩

[2] – حمساء الدوسري:مرجع سابق ص١٤٩

[3] – انظر زعوري،محمد مرجع سابق. ص١٠٠-١٦٥

الأمن وتقديم خدمات للحجاج. بل لم تكن قادرة على حماية نفسها فضلا على حماية الحجيج يؤكد ذلك صاحب كتاب حجاج وسلاطين، والذي أعتمد في دراسته على الوثائق الرسمية فقال:"حتى في بعض حصون الصحراء على طول طريق الحج كانت الحاميات العسكرية عاجزة عن إعالة نفسها "[١]ولم تكن تضمن سلامة الحجيج.[٢] فقد تعرضت عدد من تلك القلاع والتي لم يكن عددها يتناسب مع طول الطريق، تعرضت إلى هجمات شرسة من قبل الأعراب حتى دمر عدد منها.

وصف أوليا جلبي في رحلته إلى الحج سنة ١٠٨١ هـ المحطات التي مر بها، وحال القلاع، ومدى توفر المياه في تلك المحطات التي تقع في إقليم الحجاز والذي نحن بصدد الحديث عنه، ومنها:

قلعة بركة المعظم: والتي أسست في العهد المملوكي، لكن أعاد العثمانيين بناءها سنة ١٠٣٠هـ ولم يمر على بنائها خمس سنوات حتى "تمكن البدو من الدخول إلى القلعة سنة ١٠٣٥هـ -١٦٢٥م بعد استشهاد كل حراسها، وحملوا كل ما كان بها."[٣] فأصبحت مهملة من ذلك التاريخ ويرى أن "المحافظة على القلعة وتعميرها، يعد من الفروض الواجبة "[٤] لأن حولها بركة، هي الأكبر على طول درب الحاج لجمع مياه الأمطار، والحاجة إليها ملحة، لذلك وجه أوليا جلبي الدولة العثمانية على بذل مزيد من الجهد والاهتمام فقال :"كان يجب وضع جند في هذه القلعة لتأمين سبل المياه في هذه المنطقة "[٥] ورغم أن هذه البركة تعد الأكبر إلا أن عدم العناية بها والاهتمام بشأنها جعلها عديمة النفع في كثير من السنين ولم تلتفت الدولة

---

[١] – فاروقي،ثريا مرجع سابق .ص٧٢

[٢] – المصدر السابق ١٢٢

٣ – جلبى، أوليا: الرحلة الحجازية – – ترجمها عن التركية وقدم لها – الأستاذ الدكتور الصفصافي احمد المرسى– القاهرة ١٩٩٩ .ص٩٤

٤ – المصدر ذاته

[٥] – المصدر ذاته

لإصلاحها، وفي تقرير عن القلاع على درب الحج، أُعد سنة ١٨٣٥م لمحمد علي باشا، وصفت هذه القلعة والبركة، فلم يتغير شيء من حالها.[١]

وبعد أربعين سنة يعبر(دويتي) سنة١٨٧٦م بهذه القلعة فقال: "قلعة مهجورة مع ذلك تعد من أجمل وأكبر القلاع على طريق الحاج وصهريج مياهها ضخم لكن ليس فيه ماء وهي خربة"[٢]. وأشار إلى أن هذه الحاميات في القلاع تقتصر مهمتها لحفظ الماء والأمانات التي يتركها الحجاج في القلعة.[٣] ويؤكد على أن "هذه القلاع عبارة عن محطات للمياه تقوم على أمرها حراسة ضعيفة"[٤]. وذكر تعرض قلعة المدائن إلى هجوم وسرقة محتوياتها في أعوام سابقة من قبل الأعراب.[٥]

ومن القلاع التي بنيت في العهد العثماني قلعة الزمرد سنة ١١٩٠هـ على يد والى الشام، إلا أنها ما لبثت أن نضب الماء في البئر فأهملت، حتى أن المسؤول عن القلعة لم يعد يقطنها، بل يسكن في المحطة السابقة وهي مدائن صالح .[٦]

ومحطة هدية على مقربة من المدينة تعد المحطة الثالثة للخارج من المدينة إلى الشام، والسابعة والعشرين للقادم.

ورغم أن جميع المؤرخين الذين مروا بها وصفوا ماءها أنه لا يصلح للشرب، بل وبالغ البعض فوصفه أنه أخبث ماء، مسبب للأمراض وخاصة الإسهال، ومع ذلك اهتم العثمانيون سنة ١١٤٨هـ ببناء قلعة في ذلك المكان، ورغم

---

[١] – عجيمي، هشام بن محمد: القلاع ومناهل المياه في طريق الحاج الشامي – مطبوعات جامعة ام القرى ١٤٢٧ هـ –-٢٠٠٦م .ص٢٧

[٢] – دوتي، تشارلز م.:ترحال في صحراء الجزيرة العربية .ت:صبري حسن . المركز القومي للترجمة. ط٢. ٢٠٠٩م (٢١٣/١)

[٣] – المرجع السابق ١٠٤/١– ١٠٥

[٤] – المرجع السابق ١٠٤/١

[٥] – المرجع السابق ٢٢٥/١–٢٢٦

[٦] – عجيمي هشام بن محمد:وثيقة أنشاء قلعة الزمرد في طريق الحاج الشامي– جامعة أم القرى –مكة المكرمة ١٤٢٧هـ.ص٣

عدم توفر الماء المناسب إلا أن هذه القلعة استمرت تزاول مهامها حتى أصبحت محطة من محطات القطار القادم من اسطنبول .[1]

ومن أوائل القرن الثالث عشر الهجري، وفي تقرير رسمي يظهر عدم كفاءة هذه القلاع لتقديم خدماتها للحجيج، وتوفير أهم ما يحتاجونه والذي من أجله أقيمت هذه القلاع - توفير الماء. فنرى عدد من القلاع في ذلك الوقت وحولها برك تتجمع فيها المياه ليستقي منها الحجاج، قد طمرت بالرمال، بسبب عدم الاهتمام بصيانتها، أو توفير الأدوات اللازمة لرفع الماء.

فقلعة ذات حج والتي تبلغ ٦٠ في ٥٠ ذراعا طولا وعرضا، في ١٠ أذرع عمقا، طمرت الرمال بركة الماء المجاورة لها، إلى منتصفها.[2]

وكذلك قلعة الأخيضر حولها ثلاثة من البرك حجم إحداها ٣٠ في ١٠ في عمق ١٠ أذرع، والباقي بحجم ٣٥في ٢٠ في عمق١٠ أذرع. فلأولى لم تملأ بالماء بسبب عدم وجود ثور لنزح الماء من البئر، وواحدة أخرى لم تملأ بالماء من سنين عديدة. ورغم وجود سور حول البرك لحمايتها من تعدي الرمال إلا أن الرمال قد غمرتها.[3]

قلعة المعظم، وقد سد بابها بالرمال لمنع المعتدين، ويبلغ حجم بركتها ١٠٠ ذراع وعمقها ٢٠ ذراع يملأ الوحل منتصفها.[4] ويظهر أن هذه القلعة لم يعاد الاهتمام بها كما نصح بذلك أوليا جلبي.

قلعة الدار الحمراء: كذلك هذه القلعة سد بابها بالرمال حتى "لا يسرقه العربان". وبركة هذه القلعة مربعة والتي تبلغ ٩٠ ذرعا وعمقها ٢٠ ذراعا غمرت إلى منتصفها بالوحل، وسوء الصيانة أوصلها لما هي عليه، فبسبب استكثار الإنفاق لتنظيفها فترمى المخلفات التي تنزح منها من الوحل حولها،

---

[1] – عجيمي، هشام بن محمد:وثيقة انشاء قلعة هدية مجلة أفنان العدد الحادية عشر سنة ١٤٢٦هـ

[2] – عجيمي، هشام بن محمد مرجع سابق القلاع ومناهل المياه . ص٢٣

[3] – المرجع السابق . ٢٥–٢٦

[4] –المرجع السابق ٢٧–٢٨

فتراكمت حتى منعت وصول مياه السيول إليها، ولم تمطر السماء من سنين عديدة فلم تعد ذات فائدة.[1]

أما على درب الحاج المصري في منطقة الحجاز: فرغم طول الطريق الممتد من العقبة إلى مكة لم تشيد الدولة العثماني سوى قلعتين اثنتين، هما قلعة المويلح، وقلعة الوجه سنة ٩٦٨ هـ في عهد سليمان القانوني.[2]

ورغم وجود قوة عسكرية على الدوام في هاتين القلعتين إلا أنها لم تحد من تعدي العربان على قوافل الحجيج.

و يؤكد محمد صادق في رحلته سنة ١٢٩٧ هـ عند مروره بقلعة الوجه: على أن الأموال المخصصة للعناية بتوفير المياه ونزح الآبار كانت تصرف من خزينة الدولة لكن الواقع أن بعضها لم يتم إصلاحها رغم المبالغ التي صرفت لصيانتها، فماؤها لا يصلح للشرب.[3] وهذا الأمر قديم في سياسة مسؤولي محمل الحاج ، حيث يذكر دواتي وهو قبل ذلك بقرن تقريبا الموضوع ذاته وأن الحجاج يكيلون اللعنات على المسؤولين لإهمالهم شأن العناية بتوفير المياه فقال : "تجاوز أفراد القافلة تلك القلاع المخربة والمهجورة وهم يلعنونها فيما بينهم وبين أنفسهم تلك اللعنات التي يوجهونها –بالرغم من أني لا أستطيع القطع بذلك – إلى ضابط الحج وهم يرددون " كل البرك تسربت ولم يعد هناك ماء للحج، في كل عام تدفع الخزانة أموالا مفروض أنها تستخدم في صيانة المباني والمحافظة عليها ،وهؤلاء الباشوات المختلسون يبتلعون المال العام"[4]

والذي تشهده منطقة الحجاز خلال الحكم العثماني الممتد عبر ما يزيد عن ٤٠٠ سنة لا يمكن بحال مقارنته بمثيلاتها من حواضر الدول العربية.

---

[1] – المرجع السابق ٢٨-٢٩

[2] – عجيمي، هشام بن محمد:قلاع الأزلم والوجه وضباء بالمنطقة الشمالية الغربية من المملكة العربية السعودية دراسة معمارية حضارية– – رسالة دكتوراه ١٤٠٥-١٤٠٦ هـ جامعة أم القرى .ص٢٠وص٦٥

٣ – صادق ،محمد باشا: الرحلات الحجازية –- مكتبة الثقافة الدينية –ط١القاهرة مكتبة الثقافة الدينية ٢٠١٤ م . ص٨٥

[4] – دوتي، تشارلز م.:مرجع سابق (١/١٠٥-١٠٦)

ولا يمكن أن ننكر الأموال والمخصصات التي كانت ترسل لحاكم مكة . والمساعدات التي ترسل لأهل مكة. فقد كان الأشراف يكفونهم مؤنه إدارة تلك المناطق الصحراوية والتي يضعف سيطرة العثمانيين عليها. مع محافظة سلاطين آل عثمان على لقب خادم الحرمين الشريفين، ولا مانع للحفاظ على هذ اللقب لدفع مبالغ مالية لتلك المنطقة دون خسائر عسكرية.. فكون مكة والمدينة تحت سلطة الدولة العثمانية، فيتأكد بذلك زعامتهم للعالم الإسلامي.[١]

[١] – بني يونس، مأمون عبدالله أصلان: قافلة الحاج الشامي في شرق الأردن في العهد العثماني(١٥١٦–١٩١٨) – مؤسسة حمادة ودار كندة – ط:١ ٢٠٠٠ م .ص٢٦

ثبت المراجع

١. ابن فهد جار الله بن العز بن النجم: نيل المنى بذيل بلوغ القرى لتكملة إتحاف – ت: محمد الحبيب الهيلة - مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي- ط: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

٢. ابن إياس، محمد أحمد:بدائع الزهور في وقائع الدهور.- ت:محمد مصطفى- مكتبة الباز- ج ٥/ص٣٣٠

٣. ابن فهد عمربن محمد بن محمد :اتحاف الورى بأخبار أم القرى الجزء الرابع- تحقيق وتقديم دكتور عبد الكريم علي باز جامعه ام القرى

٤. ابن فهد عمربن محمد بن محمد:اتحاف الورى بأخبار أم القرى الجزء الأول والجزء الثاني تحقيق وتقديم فهيم محمد شلتوت - جامعة أم القرى

٥. ابن فهد، عبدالعزيز عمر: غاية المرام بأخبار سلطنة البلد الحرام.ت :فهيم شلتوت- مركز البحث وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - -ط١ -١٤٠٦هـ

٦. إسماعيل، صابرة مؤمن: جدة خلال الفترة ١٢٨٦-١٣٢٦ هـ / ١٨٦٩ – ١٩٠٨ م دراسة تاريخية وحضاري في المصادر المعاصرة.دارة الملك عبدالعزيز- ١٤١٨هـ .

٧. أوزتونا، يلماز: تاريخ الدولة العثمانية –- ت : عدنان محمود سلمان – مؤسسة فيصل للتمويل – ١٩٨٨م – تركيا إسطنبول

٨. اينالجك، خليل: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار ترجمه محمد الأرناؤوط دار المدار الإسلامي ط الأولى ٢٠٠٢ ط الثانية ٢٠١٤

٩. بني يونس، مأمون عبدالله أصلان: قافلة الحاج الشامي في شرق الأردن في العهد العثماني(١٥١٦-١٩١٨) —- مؤسسة حمادة ودار كندة – ط:١ ٢٠٠٠ م

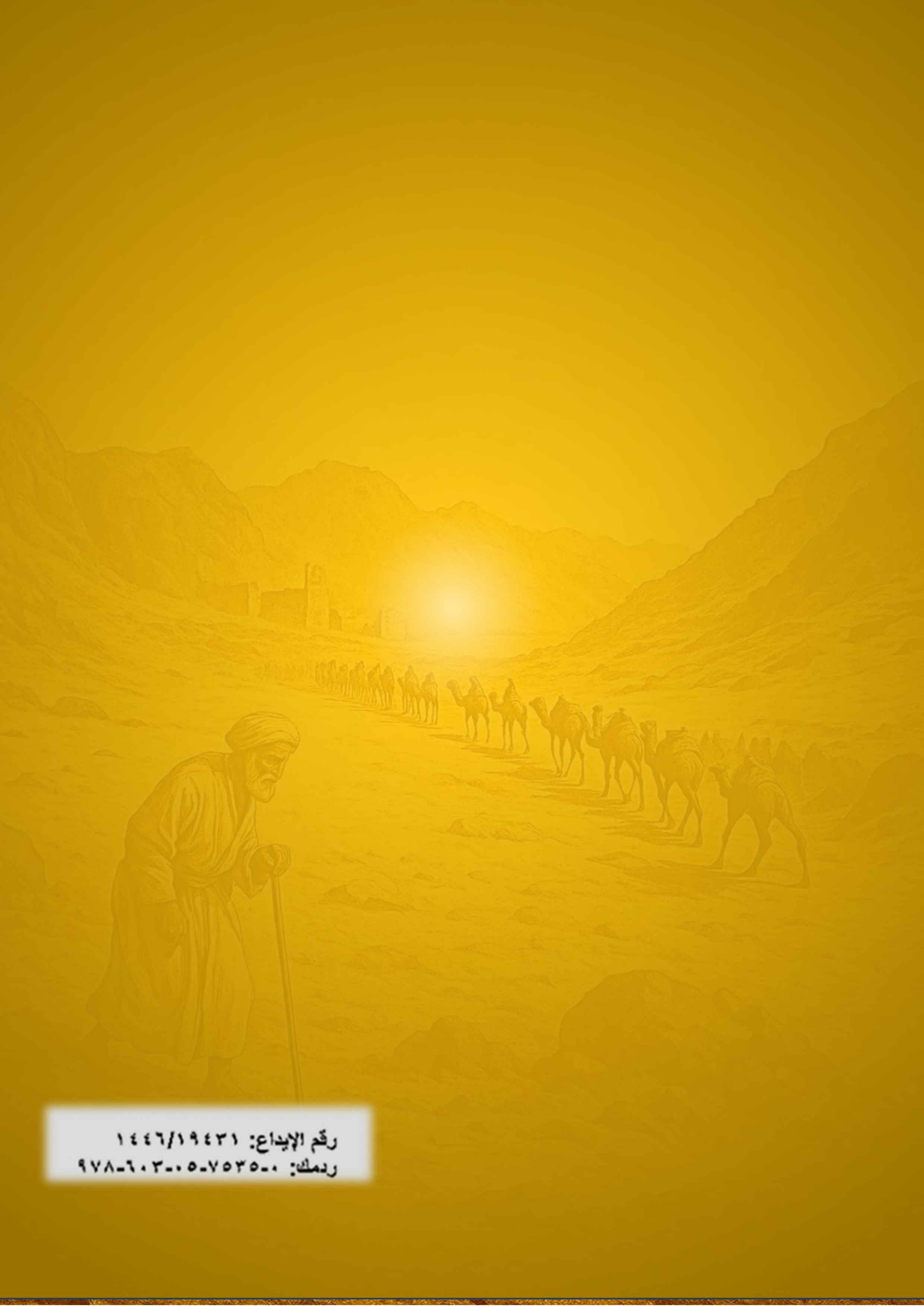
١٠. تشارلز م. دوتي : رحلات تشارلز في الصحراء العربية- - ترجمة صبري محمد حسن: مراجعة وتقديم جمال زكريا قاسم. ط:٢ – القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩

١١. جارشلي، إسماعيل حقي: أشراف مكة المكرمة وأمرائها في العهد العثماني -– ت : د.خليل على مراد – الدار العربية للموسوعات – ط١ – ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣ م- بيروت لبنان.
١٢. الجاسر، حمد: أشهر رحلات الحج - ملخص رحلتي - ابن السلام الدرعي - - دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع الطبعة الاولى - شوال ١٤٠٢هـ اغسطس١٩٨٢م–
١٣. الجبرتي، عبد الرحمن: تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار - دار الجيل بيروت
١٤. الجزيري ،عبدالقادر بن محمد عبدالقادر الأنصاري الحنابي: الدرر الفرائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة -–أعده للنشر حمد الجاسر – دار اليمامة الرياض - الطبعة الثانية - ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م
١٥. جلبى، أوليا: الرحلة الحجازية - - ترجمها عن التركية وقدم لها - الأستاذ الدكتور الصفصافي احمد المرسى- القاهرة ١٩٩٩
١٦. حمودة، محمود عباس:الوثائق العثمانية محمود عباس حمودة في تركيا ومصر وشمال افريقيا– دار غريب القاهرة – ١٩٩٩م
١٧. الحموي، محمد أمين المحبي ا:خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر- (ت ١١١١هـ): دار صادر - بيروت
١٨. خسرو، ناصر: سفر نامة —ترجمة يحي الخشاب – الهيئة المصرية العامة للكتاب –ط الثانية ١٩٩٣م
١٩. دحلان، احمد بن زيني: خلاصه الكلام في بيان أمراء البلد الحرام من زمن سيدنا النبي صلى الله عليه و سلم إلى وقتنا هذا بالتمام- تحقيق أبو عبد الله محمد حسن المصري
٢٠. دوتي، تشارلز م.:ترحال في صحراء الجزيرة العربية .ت:صبري حسن . المركز القومي للترجمة. ط٢. ٢٠٠٩م .
٢١. الدوسري، حمساء بنت حبيش: العلاقة بين مصر والحجاز (٩٢٣-١٠٠٢هـ)- -ط٢ – دارة الملك عبدالعزيز – الرياض ١٤٣٢هـ
٢٢. دوسون، مراد -سفير دولة أسوج في الاستانة: نظام الحكم والإدارة في الدولة العثمانية (في أزاخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر)– ت: فيصل شيخ ا لأرض- الجامعة الأمريكية بيروت – ١٩٤٢م

٢٣. زعوري، محمد عبدالله: التاريخ بشهد أمن وسلامة الحجيج في عهد الملك عبد العزيزدار كنوز المعرفة ١٤١٨هـ.
٢٤. سالم ،محمد بن احمد بن:تحصيل المرام في أخبار البيت الحرام و المشاعر العظام و مكة والحرم وأخبارهما - دراسة وتحقيق معالي الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش مكتبه الأسدي الطبعة الثانية ١٤٣٠ هـ -٢٠٠٩م
٢٥. السباعي، احمد: تاريخ مكة -الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائه عام على تأسيس المملكة ١٤١٩ هـ ١٩٩٩ م
٢٦. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن -الضوء اللامع لأهل القرن التاسع- الدين أبو الخير منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت
٢٧. السنجاري، علي بن تاج تقي الدين: منائح الكرم في أخبار مكة والبيت وولاة الحرم - - دراسة وتحقيق الدكتور جميل عبدالله محمد المصري - جامعة أم القرى الطبعة الاولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م
٢٨. شاهين، عزت بنت عبدالرحيم: خدمات الحج في الحجاز خلال العصر العثماني الطبعة الأولى ٢٠٠٦ دار القاهرة
٢٩. الشلق، أحمد زكريا:العرب والدولة العثمانية — ط: ١- ٢٠٠٢م – مصر العربية للنشر والتوزيع - القاهرة
٣٠. صادق، محمد باشا: الرحلات الحجازية -- مكتبة الثقافة الدينية - ط١القاهرة مكتبة الثقافة الدينية ٢٠١٤
٣١. عبدالرحمن بن إسماعيل المقدسي: الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية- ت: إبراهيم الزيبق -مؤسسة الرسالة – بيروت - ط: الأولى، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م
٣٢. عجيمي، هشام بن محمد:القلاع ومناهل المياه في طريق الحاج الشامي - مطبوعات جامعة ام القرى ١٤٢٧ هـ --٢٠٠٦م
٣٣. عجيمي، هشام بن محمد:قلاع الأزلم والوجه وضباء بالمنطقة الشمالية الغربية من المملكة العربية السعودية دراسة معمارية حضارية- - رسالة دكتوراه ١٤٠٥-١٤٠٦ هـ جامعة أم القرى
٣٤. عجيمي، هشام بن محمد:وثيقة أنشاء قلعة الزمرد في طريق الحاج الشامي– جامعة أم القرى -مكة المكرمة ١٤٢٧هـ
٣٥. عجيمي، هشام بن محمد:وثيقة انشاء قلعة هدية - مجلة أفنان العدد الحادية عشر سنة ١٤٢٦هـ

٣٦. العصامي، عبد الملك بن حُسَين: سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي - تحقيق وتعليق الشيخ عادل احمد عبد الموجود الشيخ علي محمد معوض دار الكتب العلمية بيروت ط الأولى ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م
٣٧. عَلي ،محمد بن عبد الرزاق كُرْد: خطط الشام - مكتبة النوري، دمشق ط: الثالثة، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
٣٨. الغازي، عبدالله المحكي الحنفي: إفادة الأنام بذكر أخبار بلد الله الحرام مع تعليق المسمى بإتمام الكلام العلامة - دراسة وتحقيق معالي أ.د.عبدالملك بن عبدالله بن دهيش- مكتبة الأسدي للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م
٣٩. غوري، جيرالد دي: حكام مكة –-ت:رزق الله بطرس - ط ١- شركة بيت الورق للنشر المحدودة ٢٠١٠م
٤٠. فاروقي، ثريا: حجاج وسلاطين الحج ايام العثمانيين ١٥١٧-١٦٨٣ ترجمة ابو بكر احمد با قادر المركز الدولي للخدمات الثقافية-الطبعة الاولى ٢٠١٠
٤١. الفاسي، محمد بن أحمد الحسني: العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين - ت:محمد عطا – دار الكتب العلمية بيروت لبنان – ط:١ – ١٤١٩هـ ١٩٩٨م
٤٢. الكتاني، محمد بن أحمد بن جبير: رحله ابن الجبير - وزاره المعارف المكتبات المدرسية المملكة العربية السعودية دار بيروت للطباعة والنشر بيروت ١٤٠٠ هجري ١٩٨٠ ميلادي
٤٣. محمد بن محمد بن عبد الله الادريسي: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق- - عالم الكتب، بيروت- ط: الأولى، ١٤٠٩ هـ
٤٤. المقريزي، أحمد بن علي: السلوك لمعرفة دول الملوك - - ت: محمد عبد القادر عطا- دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت- ط: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

الفهرس



رقم الإيداع: ١٤٤٦/١٩٤٣١
ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠٠٥-٧٥٣٥-٠